مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 2 عدد 2 (2021)

العملات المشفّرة أداة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب

Cryptocurrencies a Tool for Money Laundering and Terrorist Financing

الأستاذ الدكتور بلال محمود عثمان عبد الله– أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الجامعة اللبنانية – الجمهورية اللبنانية
Prof. Bilal Mahmoud Osman Abdallah - Professor at the Faculty of Law and Political and Administrative Sciences at the Lebanese University – Republic of Lebanon
http://doi.org/10.57072/ar.v2i2.41

نشرت في 2021/10/15

المستخلص:

إن التطوّر الملحوظ في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي شهده العالم قد أدّى ومن خلال شبكة الإنترنت إلى تحوّل العالم إلى قرية كونية تمارس فيها جميع الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية.. هذا الكمّ من الخدمات التي توفّرها الشبكة هو نتيجة حكمي للتطوّر التكنولوجي للويب، والإنتقال من الويب 1.0 على الويب 2.0. إلاّ أن ظهور تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" Blockchain، كتكنولوجيا متناهية الدّقة، تمكّن من معالجة المعاملات وتسجيلها بشكلٍ آمنٍ وشفافٍ ولامركزي، كان له الأثر الكبير على مجريات التجارة العالمية وذلك من خلال إتمام المعاملات والصفقات المالية الدولية دون أي وسيط وذلك بفضل العملات المشفّرة التي ترتكز بشكلٍ أساسي على تقنية سلسلة الكتل. هذا النوع الخاص من العملات التي تعتبر كأصولٍ مالية، قد بدأ ينشط التعامل به نظراً لما يتمتّع به من خصائص ومميزات من حيث الأمان والخصوصية واللامركزية. إذ إنّ العديد من الشركات العالمية أصبح يعتمده في تعامله التجاري وفي معاملات الدفع والتحويل مما زاد من قيمته بشكلٍ سريعٍ وقياسي. فشركة Testa كانت تُجير لزبائنها حتى وقتٍ قريب دفع ثمن سياراتهم من خلال عملة البتكوين Bitcoin. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحدّ لا بل إن العملات المشفّرة قد شكّلت أداة جذب للمنظمات الإرهابية لتمويل نشاطاتها وذلك من خلال تبييض الأموال عبر الويب المظلم Dark Web كسوق مشفّرة Crypto-market ولكن أيضاً كسوق غير مشروعة Black market، ذلك أن المال هو العصب للمجموعات الإرهابية التي لا تستطيع أن تستمرّ بدونه فعملياتها الإرهابية تحتاج دائماً للتمويل، وفي ضوء ذلك يمكنهم تحويل أموالهم غير المشروعة إلى عملات مشفّرة ومن ثم إلى عجلات رسمية يموّلون من خلالها نشاطاتهم وينفّذون مخططاتهم الإرهابية.

انطلاقا مما تقدّم تبرز الأهمية القانونية لمكافحة استخدام العملات المشفّرة في عمليات تبييض الأموال للحيلولة دون أي تمويل للعمليات الإرهابية.

الواقع أن معظم الدول تتضمن في تشريعاتها الوطنية قوانين جزائية لمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال كما أن العديد من المنظمات الحكومية أصدرت توصيات في هذا الصدد، إلاّ أن الثورة الرقمية قد مكّنت الشبكات الإرهابية من الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لممارسة نشاطها الإجرامي والتفّلت من العقوبات الرادعة، الأمر الذي يوجب توفير كل السبل لمكافحة تلك الأنشطة والجرائم إن من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية. هذا وبالنظر لكون العملات المشفّرة هي عملات بلا حدود، قد تكون التشريعات الوطنية قاصرة في بعض الأحيان من الحدّ من مخاطرها، من هنا تبدو أهمية التعاون الدولي لوضع إطار قانوني للعملات المشفّرة ينظّم التعامل بها ويحدّ من التعسّف بإستخدامها كي لا تكون أداة بيد المجرمين والإرهابيين لتنفيذ مخططاتهم وحتى لا يشكّل الويب المظلم

استلم البحث في 2021/09/14 قبل للنشر في 2021/09/27

منطقة خارج إطار القانون No laws land ووكراً لارتكاب الجرائم والأعمال الإرهابية.

Abstract:

The remarkable development of the world's ICT sector has led, through the Internet, to the transformation of the world into a cosmic village in which all political, cultural, social, economic and commercial activities are carried out. This amount of service provided by the network is the result of my judgement of the technological evolution of the web, moving from web 1.0 to web 2.0. However, the emergence of blockchain technology, as an infinite technology, enabling transactions to be processed and recorded in a safe, transparent and decentralized manner, has had a significant impact on the course of global trade by completing international transactions and financial transactions without any intermediary thanks to cryptocurrencies based primarily on blockchain technology. This special type of currency, which is regarded as a financial asset, has begun to be invigorated due to its features in terms of security, privacy and decentralization. Many global companies have become dependent on it for business, payment and transfer transactions, increasing its value rapidly and measurably. Testa has been renting to its customers until recently to pay for their cars through Bitcoin. Not only that, but cryptocurrencies have been a magnet for terrorist organizations to finance their activities through money laundering via the dark web a crypto-market but also as an illicit Black Market. Money is the nerve of terrorist groups without which they cannot continue. Their terrorist operations always need funding. In view of this, they can convert their illicit funds into cryptocurrencies and thus into official wheels through which they finance their activities and carry out their terrorist schemes.

The foregoing highlights the legal importance of combating the use of cryptocurrencies in money-laundering operations to prevent any financing of terrorist operations.

In fact, most States include in their national legislation penal laws to combat terrorism and money-laundering, and many governmental organizations have made recommendations in this regard. But the digital revolution has enabled terrorist networks to take advantage of modern technology and technologies to engage in their criminal activity and escape deterrent sanctions, all means of combating such activities and crimes must be provided technically or legally. In view of the fact that cryptocurrencies are currencies without borders, national legislation may sometimes be short of reducing their risks. Hence the importance of international cooperation to develop a legal framework for cryptocurrencies that regulates their handling and reduces their abuse in order not to be a tool for criminals and terrorists to carry out their schemes, so that the dark web does not constitute an area outside the framework of No laws land and a pretext for committing crimes and terrorist acts.

« L'argent n'est que la fausse monnaie du bonheur » Edmond et Jules DE GONCOURT, Idées et sensations, G. Charpentier, éditeur, Paris, 1877, p. 149.

مقدمة:

في العقود الأخيرة اجتاح الإرهاب بأشكاله المختلفة العالم، فلم تسلم منه أي قارة جغرافية، فتارةً يضرب هنا وتارةً أخرى يضرب هناك وقد أصاب منه عالمنا العربي ما أصاب من الأعمال العنفية ومن نشاطات الشبكات الإرهابية التي عاست في الأرض فساداً ودماراً وقتلاً دون أي رحمةٍ وخربت البلاد وأرهبت العباد وقوّضت الاقتصاد. هذه الجماعات تحتاج دائماً للتمويل لتنفيذ عملياتها الارهابية، ذلك أن المال هو العصب للمجموعات الإرهابية يوفّر لها الاستمرارية ويمكنّها من تنفيذ مخططاتها، وهي تعمد إلى توفيره من مصادر متعدّدة: منها التبرعات، إساءة استخدام الأنشطة التجارية المشروعة واستخدام المؤسسات التجارية واجهة صورية، ... ومنها ما هو متأتي عن

أنشطة جرمية كتجارة المخدرات والنفط والأسلحة والاختطاف من أجل دفع الفدية والإتجار بالبشر وتهريب الآثار وغيرها ...

ومع ثورة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم والانتقال من الويب 1.0 إلى الويب 2.0 والذي أدى ومن خلال شبكة الانترنت إلى تحوّل العالم إلى قرية كونية افتراضية تمارس فيها جميع الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية[1] ... قد سمح أيضاً للشبكات الإرهابية بممارسة نشاطها إذ استغلته واستفادت من هذا التطور للترويج لأفكارها وتجنيد الإرهابيين وتمويل نشاطاتها وتنفيذ مخططاتها الإجرامية السيبرانية منها وغيرها، ولا يخفى أنّ الويب المظلم *Dark Web* قد شكّل الواحة الخصبة لتنفيذ مثل هذه الأعمال.

وفي ظل التطوّر الرقمي الملحوظ وظهور تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" *Blockchain*، كـ تكنولوجيا متناهية الدقة، تُمكّن من معالجة المعاملات وتسجيلها بسرعةٍ وبشكلٍ آمنٍ وشفافٍ ولامركزي، كان له الأثر الكبير على مجريات التجارة العالمية وذلك من خلال إتمام المعاملات والصفقات المالية الدولية دون أي وسيط بفضل العملات المشفّرة التي ترتكز بشكلٍ أساسي على تقنية البلوك تشين. هذا النوع الخاص من العملات، قد بدأ ينشط التعامل به نظراً لما يتمتع به من خصائص ومميزات من حيث الأمان والخصوصية واللامركزية، إذ إنّ العديد من الشركات العالمية أصبح يعتمده في تعامله التجاري[2] وفي معاملات الدفع والتحويل مما زاد من قيمته بشكلٍ سريعٍ وقياسي، بحيث لا يمكن لأحدٍ أن ينكر أهميته في النظام الاقتصادي والمالي العالمي، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد لا بل إنّ بعض الدول اعتمدته عملة رسمية كـ "السلفادور"[3]، أضف إلى ذلك إنّ العملات المشفّرة قد شكلّت أداة جذب للمجرمين وللمنظمات الإرهابية لتمويل نشاطاتها وتبييض الأموال وذلك كونها تمكنّهم من تحويل أموالهم غير المشروعة إلى عملات مشفرّة ومن ثم إلى عملات رسمية يموّلون من خلالها نشاطاتهم وينفذّون مخططاتهم الإرهابية، الأمر الذي يتيح لهم التحرّر من الموجبات القانونية والقيود الإلزامية التي تستوجبها المعاملات المصرفية، كما أنّ هذه المنظمات الإرهابية تحث ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي على التبرع لها من خلال العملات المشفّرة.

---

[1] بلال عبد الله، حق المؤلف في عصر الويب 2.0، العدل، العدد الثالث، سنة 2013، ص 1151.

[2] « Les 346 millions de clients du groupe PayPal pourront payer leurs achats et services en bitcoin et cryptos dès l'année prochaine. Ils pourront le faire dans les 26 millions de commerces du réseau PayPal, a annoncé le groupe. Cette décision, après des années de rumeurs, est actée. Pour PayPal, le bitcoin n'est pas seulement une réserve de valeur et un placement. Il a aussi le potentiel d'être un instrument de paiement ». Nessim AÏT-KACIMI, *PayPal fait entrer le bitcoin et les crypto dans une nouvelle dimension*, le 21 oct. 2020. https://www.lesechos.fr/finance-marches/marches-financiers/paypal-fait-entrer-le-bitcoin-et-les-crypto-dans-une-nouvelle-dimension-1257804
Samir TOUZANI, *Cryptomonnaies : le bitcoin en route vers de nouveaux records ?* le 16 nov. 2020. https://www.lesechos.fr/finance-marches/marches- financiers/cryptomonnaies-le-bitcoin-en-route-vers-de-nouveaux-records-1265266

[3] « Le Salvador est le premier au monde à faire du Bitcoin une monnaie légale. Le Bitcoin permettra notamment aux Salvadoriens d'économiser 400 millions de dollars de frais bancaires lors des envois d'argent par la diaspora, notamment installée aux Etats-Unis, selon le chef de l'Etat et son gouvernement. Une réduction de ces frais n'est pas une mince affaire pour le Salvador, ceux-là représentant 22 % du PIB du pays. L'enjeu est double : utiliser la cryptomonnaie et ses frais réduits en passant outre les services bancaires et remettre cet argent dans l'économie locale ». Aubin LARATTE, *Le Salvador adopte le Bitcoin comme monnaie légale*, Le 7 septembre 2021, https://www.leparisien.fr/high-tech/le-salvador-adopte-le-bitcoin-comme-monnaie-legale-07-09-2021-MCKIRWAR6VAXPMF3FPBXPUVRMY.php

كل هذا الأمر، دفع بالمسؤولين في العديد من دول العالم وعلى أثر تفكيك أكثر من شبكة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب في أكثر من مكان إلى التحذير[1] من خطورة استعمال العملات المشفّرة في تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، وكانت*Christine Lagarde* رئيسة البنك المركزي الأوروبي قد أعلنت خلال مؤتمر استضافته رويترز[2] بتاريخ 13 كانون الثاني 2021 إن العملة المشفّرة تم استخدامها في بعض أنشطة تبييض الأموال، وقد دعت إلى وضع نظام قانوني والإلتزام بتطبيقه والاتفاق على ذلك على المستوى العالمي لأنه إذا كانت هناك ثغرة فسيتم استخدامها، وكان قد سبق لوزير الاقتصاد الفرنسي *Bruno le maire* أن صرّح في مقابلةٍ له أنّ "العملات المشفّرة تشكل مشكلة حقيقية في تمويل الإرهاب"3. هذا وإن مجلس الأمن قد أعرب في القرار 2462 (2019) الذي اتخذه في جلسته رقم 8496 المعقودة في 28 آذار/مارس 42019 عن قلقه من استمرار الإرهابيين في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير الأعمال الإرهابية ومن استخدامهم للأصول المالية الإفتراضية وقد شدّد على ضرورة تحسين تنسيق الجهود بهدف التصدي لهذا التحدي.

في ضوء ذلك، تبرز الأهمية القانونية لمكافحة استخدام العملات المشفّرة في عمليات تبييض الأموال والحيلولة دون استخدامها في أي تمويل للعمليات الإرهابية، ذلك أنّه يجب قطع شريان الحياة المالي للمنظمات الإرهابية وإتخاذ كل السبل التي تحول دون استخدامهم للعملات المشفّرة.

الواقع أنّ معظم الدول تتضمن في تشريعاتها الوطنية قوانين جزائية لتبييض الأموال ومكافحة الإرهاب كما أنّ العديد من المنظمات الحكومية[5] أصدرت توصيات في هذا الصدّد، إلا أن

---

[1] «"C'est une monnaie de merde", a déclaré il y a quelque temps Nouriel Roubini, économiste à l'université de New York, en faisant référence au bitcoin, la plus grande monnaie numérique du monde.
Le magnat Warren Buffett a, quant à lui, assuré que les crypto-monnaies sont l'une des pires bulles de tous les temps....
Et le gouverneur de la Banque d'Angleterre, Andrew Bailey, a prévenu il y a quelques semaines : "Achetez-les si vous êtes prêt à perdre tout votre argent". » Cecilia BARRIA, *Bitcoin : qui est qui dans la guerre des crypto-monnaies (et comment cela peut vous affecter)*, 13 juin 2021, https://www.bbc.com/afrique/monde-57346994

[2] "(Bitcoin) is a highly speculative asset, which has conducted some funny business and some interesting and totally reprehensible money laundering activity," …. "There has to be regulation. This has to be applied and agreed upon ... at a global level because if there is an escape that escape will be used". REUTERS NEXT ECB's Lagarde calls for regulating Bitcoin's "funny business", 13 January 2021, https://www.reuters.com/technology/reuters-next-ecbs-lagarde-calls-regulating-bitcoins-funny-business-2021-01-13/

[3] *Financement du terrorisme : Bruno Le Maire accuse à nouveau les cryptomonnaies*, 19 octobre 2020, https://www.latribune.fr/economie/france/financement-du-terrorisme-bruno-le-maire-accuse-a-nouveau-les-cryptomonnaies-860140.html
Alice VITARD, *Pour lutter contre le terrorisme, Bruno Le Maire veut renforcer le contrôle des cryptomonnaies*, Publié le 19 octobre 2020, https://www.usine-digitale.fr/article/pour-lutter-contre-le-terrorisme-bruno-le-maire-veut-renforcer-le-controle-des-cryptomonnaies.N1018004

[4] https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/RES/2462(2019).

[5] *Le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme : la réponse des Nations Unies.* ONUDC programme mondial contre le blanchiment de l'argent.

الثورة الرقمية قد مكّنت الشبكات الإرهابية من الإستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لممارسة نشاطها الإجرامي والتفلت من العقوبات الرادعة، الأمر الذي يوجب توفير كل السبل لمكافحة تلك الأنشطة والجرائم إن من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية. من هنا كان هذا الأمر موضع إهتمام على المستوى الدولي وصدرت عدة توصيات بهذا الخصوص، كما أنّ بعض الدول إتخذت التدابير الضرورية لمراقبة استعمال العملات المشفّرة للحد من التعسف باستخدامها من قبل المنظمات الإرهابية.

انطلاقاً مما تقدّم، سوف نعمد إلى البحث في استخدام العملة المشفّرة في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (المبحث الأول) لننتقل بعد ذلك لمعالجة مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال من خلال العملات المشفّرة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: استخدام العملة المشفّرة في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

إنّ العملات المشفّرة، وبالنظر لما تتمتع به من خصائص تمكّن من عدم الكشف عن هوية المعاملات وعدم القدرة على تعقب التدفقات المالية وعدم وجود تنظيم قانوني يرعاها، قد أغوّت المجرمين والمنظمات الإرهابية وشكلت ملاذاً لهم وشجعتّهم على إستخدامها في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبشكلٍ عام على إرتكاب مختلف أنواع الجرائم المالية.

في ضوء ذلك، يجب الوقوف على تقنية تبادل الأموال والدفع من خلال العملات المشفّرة (الفقرة الأولى) التي جعلت منها العملة المفضّلة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب! (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تقنية تبادل الأموال والدفع من خلال العملات المشفّرة:

إن إجراء المعاملات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت وما تستوجبه من عملية دفع الكتروني تعتمد بشكلٍ أساسي على أطراف ثالثة موثوق بها لمعالجة المدفوعات الإلكترونية وذلك من خلال أمر اجراء عملية دفع الكتروني أو تحويل الكتروني للأموال النقدية يفوض بمقتضاه العميل المصرف أو المؤسسة المالية أو أي مؤسسة أخرى مرخصة، بإجراء عملية دفع الكتروني أو تحويل الكتروني للأموال النقدية أو اتمام قيد دائن أو مدين على حسابه أو على حساب آخر[1]. وبالتالي فإن المصرف أو المؤسسة المالية هو بمثابة وسيط موثوق به بين طرفي المعاملة.

أما العملات المشفّرة فإنها تهدف وفقاً لمبتكرها[2] إلى الاستغناء عن خدمات الطرف الثالث في عمليات الدفع أو التحويل الإلكتروني، وذلك بإعتماد تقنية من الند للند *Peer-to-peer (P2P)* في إرسال المدفوعات عبر شبكة الانترنت بحيث تتم بصورةٍ مباشرة من طرف إلى آخر دون أي وسيط بينهما وذلك من خلال إعتماد نظام دفع إلكتروني يعتمد على إثبات التشفير بدلاً من الثقة، مما يسمح لأي طرفين راغبين بالتعاقد التعامل مباشرة مع بعضهما البعض دون الحاجة إلى أي جهة ثالثة موثوقة.

من هذا المنطلق، يجب بدايةً تحديد المفهوم القانوني للعملات المشفّرة (أولاً) التي تعتبر البلوك تشين الركيزة الأساسية لها (ثانياً).

أولاً: المفهوم القانوني للعملات المشفّرة:

العملة المشفّرة هي عملة افتراضية لامركزية، تستخدم خوارزميات تشفير وتعتمد على تقنية البلوك تشين لضمان موثوقية وتتبع المعاملات ويمكن تخزينها في محفظة رقمية *Wallet - Portefeuille numérique* محمية برمز سري خاص بمالكها، وبالتالي فإنّ إستخدامها محصور فقط به وذلك

عادل مشموشي، مكافحة الإرهاب، منشورات زين الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص.451.

[1] المادة 41 من القانون رقم 2018/81 المتعلق بـ "المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي".

[2] Satoshi NAKAMOTO, *Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System*, https://bitcoin.org/bitcoin.pdf

من خلال مفتاح التشفير الخاص[1]، إذ إنّ العملة المشفّرة تعتمد على المفاتيح العامة والخاصة لنقل القيمة من شخص إلى شخص آخر، وبالتالي يجب أن يتم توقيعها بشكل مشفّر في كل مرة يتم نقلها.

هذه العملات التي تتواجد في العالم الافتراضي أو على شبكة الانترنت هي غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية، أي إنها غير ملموسة وغير مرئية كالعملة الورقية والمعدنية ومن الصعوبة تحديد معرفة صاحبها، وهي لا تخضع لضمانة أي مصرف مركزي وسعرها غير مرتبط بمعدنٍ كالذهب او الفضة أو بعملةٍ رسمية كالدولار أو اليورو بل يخضع لقانون العرض والطلب[2].

الواقع أنّ العمل على مشروع العملات المشفّرة يعود إلى الثمانينات من القرن الماضي[3]، حيث بدأت الأعمال البحثية[4] في هذا المجال بهدف الإستغناء في المعاملات عن خدمات طرف ثالث موثوق به « *Tiers de confiance* »، أما المحاولات العملية الأولى تعود إلى العام 1983 مع *E-Cash* وعام 1990 مع *Digicash* تبع ذلك عدة تجارب كان دونها عدة مشاكل من الناحية التقنية تتعلق بالإنفاق المزدوج والتساهل مع الأخطاء. هذه المشاكل تم حلها في العام 2008 من خلال مقال نُشِر تحت اسم مستعار *Satoshi Nakamoto*، هذا الإسم الذي يخفي وراءه مجموعة من الخبراء في علم التشفير يعتبرون المؤسسين لأول عملة مشفّرة "البتكوين" *le bitcoin* ولأول بلوك تشين، إذ تزامن ظهور هذه العملة الجديدة مع الأزمة المالية التي شهدها العالم عام 2008 حيث تزعزعت ثقة الناس والمودعين بالعملات الرسمية والنظام المصرفي5. بعد صدور البتكوين العملة المشفّرة6 الأشهر توالى ظهور العديد من

---

[1] Laurent BOUR, *Qu'est-ce que la blockchain et la cryptomonnaie ?* le 20 juin 2018, dernière mise à jour : 12 juillet 2021, https://www.journalducm.com/dictionnaire-marketing/blockchain-cryptomonnaie/

[2] « Un bitcoin (tout comme un ether, un litecoin, etc.) est une suite de chiffres stockée sur un ordinateur. Sa valeur n'est pas indexée sur celle de l'or, pas plus que celle des devises classiques, et n'est pas non plus régulée par un organe central ». Vincent BRANCHET, *Le bitcoin et les crypto-monnaies, des nouvelles pièces numériques*, Le 12/05/17, https://investir.lesechos.fr/marches/actualites/le-bitcoin-et-les-crypto-monnaies-des-nouvelles-pieces-numeriques-1675978.php

[3] *Rapport au nom de l'Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques sur les enjeux technologiques des blockchains (chaînes de blocs)*, par Mme Valéria FAURE-MUNTIAN, député, MM. Claude DE GANAY, député et Ronan LE GLEUT, sénateur, 20 juin 2018, p. 13.

[4] David CHAUM, *Blind signatures for untraceable payments*, Advances in cryptology, Springer 1983.

[5] « Le calendrier de création du bitcoin a donc également probablement partie liée avec la crise financière de 2008, dans le contexte de la crise des *subprimes* et de ses conséquences. En effet, les questions de confiance dans les banques et les monnaies étaient alors au centre des préoccupations ». *Rapport au nom de l'Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques sur les enjeux technologiques des blockchains (chaînes de blocs)*, *ibidem*, p. 18.

[6] « En 2010, la première transaction commerciale célèbre a eu lieu en utilisant la monnaie numérique (Bitcoin) lorsque le programmeur Laszlo Hanek's a acheté deux morceaux de (Papa John's Pizza) en utilisant dix mille (Bitcoin). Le prix par pièce était de 30 $, et le programmeur a estimé avec un certain enthousiasme ces pièces relativement inconnues à l'époque à 0,003 cents par (bitcoin) ». Muhammad Yazid BIN ZUL QEBLI, *Les crypto-monnaies - Nouveau défi pour la lutte contre le financement du terrorisme*, Coalition Islamique Militaire pour Combattre le Terrorisme, 05/03/2020, https://www.imctc.org/fr/eLibrary/Articles/Pages/Articles532020.aspx

العملات المشفّرة.1 التي يطلق عليها *Altcoins* مثل : لتكوين *Litecoin*، الريبل *Ripple*، المونرو *Monero*، داش *Dash*، نيو *NEO*، الإيثريوم *Ethereum*، ...

إنّ مفهوم العملات المشفّرة قد يلتبس بعض الشيء مع مصطلحات أخرى شائعة الاستعمال تُستخدم في بعض الأحيان للدلالة عليه كالعملات الرقمية أو النقود الإلكترونية، مما يقتضي التمييز بين هذه المصطلحات كي لا يكون هناك إساءة في إستخدامها.

وكانت مجموعة العمل المالي منذ العام 2014 وفي تقريرها[2] المتعلق بالتعاريف الرئيسية للعملات الافتراضية والمخاطر المحتملة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب إعتبرت أنّ العملة الرقمية *Digital currency* يمكن أن تعني تمثيلاً رقمياً للعملة الافتراضية أو النقود الإلكترونية[3] وقد ميزت في ما بينها:

إنّ لنقود الإلكترونية[4] *e-money* هي تمثيل رقمي للعملة الورقية المستخدمة في التحويل الإلكتروني للقيمة المقوّمة بالعملة الورقية، فهي آلية تحويل رقمية للعملة الورقية[5].

أما العملة الافتراضية[6] *Virtual currency* هي تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً وتعمل كـ: وسيلة للتبادل، و/أو وحدة حساب، و/أو مخزن للقيمة، إلا أنّه ليس لها وضع العملة القانونية، فلا يمكن إلزام الدائن بقبولها أمام المحاكم، بل تؤدي هذه الوظائف فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية. هذا وتنقسم العملات الإفتراضية إلى نوعين: العملات الافتراضية المركزية والعملات الافتراضية اللامركزية المعروفة أيضاً بإسم العملات المشفّرة.

العملات الافتراضية المركزية *Centralised Virtual Currencies*تتمتع بسلطة إدارية مركزية واحدة (مسؤول) بمثابة طرف ثالث يتحكم في النظام، حيث يقوم بإصدار العملة ويحدد القواعد لاستخدامها ويحتفظ بدفتر الأستاذ المركزي للدفع

[1] « Depuis la création du Bitcoin par Satoshi Nakamoto, environ 5 500 crypto-monnaies ont vu le jour ». Clémence TANGUY, *Bitcoin et monnaie virtuelle : Comment investir dans le crypto monnaie ?* Le 27 juillet 2021, https://www.cafedelabourse.com/archive/article/bitcoins-monnaie-virtuelle-investir-crypto-monnaie

[2] FATF REPORT Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks June 2014, p. 4.

[3] « Digital currency can mean a digital representation of either virtual currency (non-fiat) or e-money (fiat) and thus is often used interchangeably with the term "virtual currency" ».

[4] « La blockchain qui prétend émettre une cybermonnaie n'équivaut pas la monnaie électronique réglementée ; non pas parce que cette dernière représenterait une créance, ce qui est une malfaçon législative, mais parce que la monnaie électronique résulte de la conversion de monnaie scripturale ; placée sur une carte (comme feu Monéo), cette monnaie électronique si elle n'est pas utilisée par insertion dans le lecteur d'un commerçant, peut être convertie en monnaie scripturale, ce que la loi appelle naïvement un droit de créance ». Hervé CAUSSE, *Jetons et tokens créés par ICO : réalités fondamentales et pratiques de l'émission*, Lexbase, Hebdo édition affaires n°549, 12 avril 2018, p. 7.

[5] « e-money, which is a digital representation of fiat currency used to electronically transfer value denominated in fiat currency. E-money is a digital transfer mechanism for fiat currency—i.e., it electronically transfers value that has legal tender status».

[6] « Virtual currency is a digital representation5 of value that can be digitally traded and functions as (1) a medium of exchange; and/or (2) a unit of account; and/or (3) a store of value, but does not have legal tender status (i.e., when tendered to a creditor, is a valid and legal offer of payment) in any jurisdiction ».

وله صلاحية استرداد العملة وسحبها من التداول[1]. أضف إلى ذلك إنّ سعر صرفها قد يكون عائماً أي يتم تحديده من خلال العرض والطلب في سوق العملة الافتراضية أو مربوطاً من قبل المسؤول عند قيمة محددة يتم قياسها بالعملة الورقية أو بمؤشرٍ مثل سعر الذهب عالمياً.

بالمقابل إنّ العملات الافتراضية اللامركزية Decentralised Virtual Currencies المعروفة أيضاً باسم العملات المشفّرة *Crypto-currencies* هي عملات افتراضية تعتمد على برمجيات مفتوحة المصدر حيث يتم الدفع والتحويل وفقاً لتقنية من الند للند *Peer-to-peer* ليس لها سلطة إدارية مركزية ولا يوجد بها مراقبة مركزية أو رقابة، هذه العملة المشفّرة قائمة على الرياضيات ومحمية بواسطة التشفير[2] بغية تنفيذ اقتصاد معلومات لامركزي وموزع وآمن.

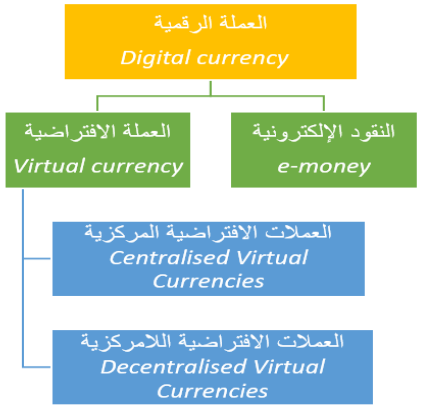

رسم توضيحي : أنواع العملات الرقمية وفقاً لمجموعة العمل المالي

بالمقابل إنّ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3] التابعة للأمم المتحدّة تعرّف العملات المشفّرة بأنها "أصول افتراضية في شكل رموز قابلة للتحويل إلى عملات ورقية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو".

على الصعيد الأوروبي فإنّ التوجيه الخامس لمكافحة تبييض الأموال[4] *5AMLD* تاريخ 30 أيار 2018 قد عرّف العملة

[1] « La monnaie aura beau passer de main en main, l'émetteur y retiendra un droit de propriété, une sorte de domaine éminent, ce qui lui permettra, à tout moment, de retirer les espèces, de les atteindre de décri, d'en muer l'alliage ou le pouvoir libératoire ». Jean CARBONNIER, *Flexible droit. Pour une sociologie du droit sans rigueur*, 9e édition, LGDJ, Paris, 1998, p. 350.

[2] "Cryptocurrency refers to a math-based, decentralised convertible virtual currency that is protected by cryptography. —i.e., it incorporates principles of cryptography to implement a distributed, decentralised, secure information economy. Cryptocurrency relies on public and private keys to transfer value from one person (individual or entity) to another, and must be cryptographically signed each time it is transferred".

[3] « Aux fins du présent rapport, le terme « cryptoactif » se réfère aux actifs virtuels revêtant la forme de jetons convertibles en monnaies fiduciaires comme le dollar EU ou l'euro (comme le Bitcoin, l'Ethereum, le Litecoin, etc.) ». OCDE (2021), *En finir avec les montages financiers abusifs : Réprimer les intermédiaires qui favorisent les délits fiscaux et la criminalité en col blanc*, OCDE, Paris, p. 20.

[4] 2) L'article 3 est modifié comme suit :

d) les points suivants sont ajoutés :

الافتراضية بأنّها "تمثيل رقمي لقيمة لم يتم إصدارها أو ضمانها من قبل مصرف مركزي أو من قبل سلطة عامة، ولا ترتبط بالضرورة بعملةٍ محددة قانوناً ولا تتمتع بالوضع القانوني للعملة أو النقود، ولكن يتم قبولها كوسيلة للتبادل من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والتي يمكن نقلها وتخزينها وتبادلها إلكترونياً".

في فرنسا، فإنّ المشترّع[1] قد ميّز بين العملة الإلكترونية والعملات المشفّرة وذلك من خلال القانون رقم 1317-2018 تاريخ 28 كانون الأول 2018 ومن خلال القانون النقدي والمالي حيث عرّف العملات المشفّرة بأنها تمثيل رقمي لقيمة مالية لا يتم إصدارها أو ضمانها من قبل بنك مركزي أو من قبل سلطة عامة، والتي لا ترتبط بالضرورة بعملة لها قوة الإبراء القانوني وليس لها الوضع القانوني للعملة، ولكنها مقبولة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو تبادلها إلكترونياً. أما النقود الإلكترونية هي قيمة نقدية يتم تخزينها في شكل إلكتروني، بما في ذلك مغناطيسياً، تمثل ديناً على مُصدرِها، والتي يتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو معنوي غير مُصدر النقود الإلكترونية.

في لبنان إنّ المشترّع قد عرّف في المادة الأولى من القانون رقم 81 تاريخ 2018/10/10 والمتعلق بـ "المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي" النقود الالكترونية والرقمية (*Monnaie électronique et numérique/Digital or Electronic Money*) بأنّها وحدات نقد الكتروني يمكن حفظها على دعامة الكترونية، وقد ترك لمصرف لبنان[2] تحديد ماهيتها وكيفية اصدارها واستعمالها ووضع الأنظمة التي ترعاها.

«18. « Monnaies virtuelles », représentations numériques d'une valeur qui ne sont émises ou garanties ni par une banque centrale ni par une autorité publique, qui ne sont pas nécessairement liées non plus à une monnaie établie légalement et qui ne possèdent pas le statut juridique de monnaie ou d'argent, mais qui sont acceptées comme moyen d'échange par des personnes physiques ou morales et qui peuvent être transférées, stockées et échangées par voie électronique ». Directive (UE) 2018/843 du Parlement européen et du Conseil du 30 mai 2018 modifiant la directive (UE) 2015/849 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins du blanchiment de capitaux ou du financement du terrorisme ainsi que les directives 2009/138/CE et 2013/36/UE.
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:32018L0843

[1] En France, les cryptomonnaies sont définies et encadrées par la Loi n°2018-1317 du 28 décembre 2018 de finances pour 2019 ainsi que par le code monétaire et financier.
L'article L.315-1 du Code monétaire et financier définit la monnaie électronique comme : « une valeur monétaire qui est stockée sous une forme électronique, y compris magnétique, représentant une créance sur l'émetteur, qui est émise contre la remise de fonds aux fins d'opérations de paiement définies à l'article L.133-3 et qui est acceptée par une personne physique ou morale autre que l'émetteur de monnaie électronique ».
L'article L.54-10-1 du Code monétaire et financier définit les actifs numériques, qui comprennent les cryptomonnaies, comme : « toute représentation numérique d'une valeur qui n'est pas émise ou garantie par une banque centrale ou par une autorité publique, qui n'est pas nécessairement attachée à une monnaie ayant cours légal et qui ne possède pas le statut juridique d'une monnaie, mais qui est acceptée par des personnes physiques ou morales comme un moyen d'échange et qui peut être transférée, stockée ou échangée électroniquement ».
https://www.lettredunumerique.com/P-2246-489-A1-cryptomonnaie-vs-monnaie-digitale-de-banque-centrale.html

[2] المادة 61 من القانون رقم 81 تاريخ 2018/10/10 المتعلق بـ "المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي".

إنّ ما جاء به المشترّع اللبناني من تعريف أتى عاماً ومبهماً بعض الشيء فهو لا يميز بين النقود الإلكترونية والرقمية ولم يأتِ على ذكر العملة الافتراضية، أضف إلى أنّه منح مصرف لبنان سلطة وضع الأنظمة المتعلقة بإصدار العملة الرقمية واستعمالها، مما يعني أنّ ما عناه المشترّع من عملةٍ رقمية هو حتماً العملات الافتراضية المركزية *Centralised Virtual Currencies* التي بإمكان المصرف المركزي إصدارها، وفي هذا الصدّد كان حاكم مصرف لبنان قد أعلن في أكثر من مناسبة العمل على عملةٍ رقمية لبنانية.

إنطلاقاً مما تقدم وفي سياق ما ذُكِر من تعريف، تبقى الإشكالية الأهم تتمحور بشكلٍ أساسيٍ حول الطبيعة القانونية للعملات المشفّرة، فهل تعتبر من قبيل العملة وتتمتع بالتالي بقوة الإبراء القانوني؟ للإجابة على ذلك لا بُدّ من تعريف العملة وتحديد وظائفها والبحث إذا ما كانت العملات المشفّرة تتمتع بتلك الخصائص.

الواقع، إنّ العملة[1] هي أداة قانونية[2] تستخدم في تسوية المعاملات التي تتضمن إلتزامات بمبالغ مالية وذلك بفعل أنّها تلقى القبول العام كوسيلة للتبادل داخل الإقتصاد الوطني وعلى الصعيد الدولي، إذ إنّها تشكل الوسيط الذي يتم من خلاله التعبير عن الأسعار والقيم مما يسهل التجارة والحصول على السلع أو الخدمات الاقتصادية.

"لمصرف لبنان حق اصدار الأنظمة اللازمة المتعلقة بالقواعد المنصوص عليها في هذا الفصل (الفصل الثالث: الخدمات المصرفية والمالية الالكترونية)، لا سيما لجهة تنظيم أوامر الدفع والنقود الالكترونية والرقمية والتحاويل والشيكات الالكترونية والصورة الرقمية للشيك والتمثيل الرقمي للشيك والشيك الرقمي، وكيفية اصدارها واستعمالها، وأصول حفظ القيود المصرفية ومدة حفظها بالاضافة الى وسائل الحماية والامان اللازمة". المادة 64 من القانون رقم 81 تاريخ 2018/10/10 والمتعلق بـ "المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي".

[1] "money, a commodity accepted by general consent as a medium of economic exchange. It is the medium in which prices and values are expressed; as currency, it circulates anonymously from person to person and country to country, thus facilitating trade, and it is the principal measure of wealth". Allan H. MELTZER, *money*, https://www.britannica.com/topic/money

[2] "لنبدأ بالقول بأن النقود ليست سلعة، وليست شيئاً مادياً. وإذا كانت النقود بذاتها لا تشبع حاجة بشكل مباشر أو غير مباشر، فما هى بالضبط؟ يقال إن النقود هى «قوة شرائية»، فماذا يعنى ذلك؟ النقود لا تؤكل ولا تشرب ولا هى تكسو من عراء، ولكنها تمكنك – عندما تريد – من شراء ما تريد من طعام أو شراب أو ملبس. فالنقود وإن لم تكن بذاتها سلعة، فإنها تعطى صاحبها «الحق» فى الحصول، فى الوقت الذى يحدده، على ما يريده من سلع معروضة للبيع. وهكذا، فالطريف فى النقود، هو ان الانتفاع المباشر منها لإشباع الحاجات يتم، للغرابة، لحظة التنازل عنها للغير مقابل سلعة أو خدمة. وهذا بطبيعة الأحوال، لا يمنع من أن تمنح النقود لحاملها متعة، حتى قبل إنفاقها، بما توفره له من شعور بالقوة والاطمئنان.

فالنقود «حق» وليست «شيئاً»، فهي «حق» يمكن صاحبه من تحويل نقوده فى المستقبل إلى ما يشاء من السلع المعروضة للبيع إذا قبل الثمن المعروض". حازم الببلاوي، عن عبقرية مفهوم «النقود»، الأهرام، الخميس 14 من شعبان 1435 هـ 12 يونيو 2014، السنة 138، العدد 46574،

https://gate.ahram.org.eg/daily/News/21211/4/295082

هذا وإنّ للعملة ثلاث وظائف أساسية متعارف عليها[1] كان لأرسطو[2] أن سبق وعرّفها وهي:

- وسيلة للمبادلة *Moyen d'échange*، وذلك بحكم كونها مقبولة من قبل الناس كوسيلة للتبادل الاقتصادي انطلاقاً من الثقة التي تتمتع بها بفعل ثبات قيمتها وقدرتها على العمل كوسيط للتبادل.
- وحدة حساب *Unité de compte*، تُمكن من قياس القيمة الاقتصادية وذلك لتحديد أسعار السلع والخدمات.
- مخزن للقيم *Réserve de valeur*، إذ إنّ العملات وسيلة إدخار ومخزن للثروة ذلك أنّ كنزها والإحتفاظ بها من شأنه المحافظة على قيمة المدخرات عبر الزمن ما لم يكن هناك تضخم[3]، وبالتالي يجب أن تكون العملة سهلة الحفظ وأن تكون قيمتها مستقرة مع مرور الوقت.

ولكي تؤدي العملات هذه الوظائف يجب أن تتمتع بعدة خصائص منها، القبول العام لدى الأفراد، السهولة في حملها، السهولة في تخزينها، قابليتها للإنقسام إلى وحدات، الثبات في القيمة.

الواقع، إنّ العملات المشفّرة هي وسيلة تبادل تمكن من إنجاز المعاملات بسرعةٍ وفاعلية وبكلفة منخفضة ضمن إطار آمن وبالشكل الذي يحول دون الكشف عن هوية صاحبها، وهي ذات قيمة وقيمتها تنبثق من ندرتها4، شأنّها في ذلك شأن المعادن الثمينة، حيث عادةً ما يتم إنشاء عدّد محدّد ومعروف من

---

[1] فوزي عطوي، في الاقتصاد السياسي، النقود والنظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت، 1989، ص. 124 وما يليها.

« Quelle que soit sa forme, la monnaie remplit trois fonctions différentes. C'est un moyen d'échange, à savoir un moyen de paiement ayant une valeur, fiable aux yeux de tous. La monnaie est également une unité de compte permettant d'établir le prix des biens et des services. Et elle constitue aussi une réserve de valeur. Les billets et les pièces utilisés pour effectuer des paiements ne représentent qu'une partie de la monnaie fiduciaire en circulation. C'est ainsi qu'un grand nombre de billets de 50 euros sont conservés dans des « bas de laine » ». *Qu'est-ce que la monnaie ?* 24 novembre 2015 (mis à jour le 20 juin 2017), https://www.ecb.europa.eu/explainers/tell-me-more/html/what_is_money.fr.html

[2] ARISTOTE, *Les Politiques*, traduction par Pierre PELLEGRIN, Paris, Le monde de la philosophie, Flammarion, 2008, p. 34. Joseph MOREAU, *Aristote et la monnaie*, In Revue des Études Grecques, tome 82, Juillet-décembre 1969. pp. 349-364. Étienne HELMER, *Platon et Aristote ou les pouvoirs politiques de la monnaie*, Revue du MAUSS 2015/2 (n° 46), p. 363.

[3] « Dans cette fonction, la monnaie est jugée sur deux critères :

- La monnaie doit être facile à conserver en sécurité, notamment contre les vols ou la perte. Dans le système monétaire officiel, les détenteurs de monnaie peuvent réduire considérablement les vols ou la perte en la conservant à la banque.
- La valeur de la monnaie doit être stable dans le temps. Les banques centrales s'efforcent à l'heure actuelle de stabiliser le taux d'inflation à un niveau faible, ce qui permet de donner confiance aux agents économiques en la capacité de la monnaie officielle à conserver de la valeur pour le future ». Meixing DAI, Moïse SIDIROPOULOS, *Le bitcoin est-il une monnaie ?* Bulletin de l'Observatoire des politiques économiques en Europe, N° 37 - Hiver 2017, p. 10.

[4] « En limitant la quantité de bitcoins à 21 millions d'unités, ses promoteurs ont créé artificiellement sa rareté ». Meixing DAI, Moïse SIDIROPOULOS, *ibidem*, p. 5.
« Il a pour but d'imiter les ressources naturelles comme les métaux précieux et de protéger la devise virtuelle de l'hyperinflation ». C*ryptomonnaie : qu'est-ce que c'est ?* https://www.futura-sciences.com/tech/definitions/informatique-cryptomonnaie-18278/

العملات المشفّرة وذلك لحمايتها من التضخم، وأيضاً هذه القيمة مستمدّة من ثقة البعض من الناس وقبولهم التعامل والتداول بها، وبالرغم من ذلك فهي لا تحظى بالقبول العام وبالتالي فإنها لا يمكن أن تؤدي وظيفة وسيط في التبادل، أضف إلى ذلك، إنّ تقلبات أسعار العملات المشفّرة[1] والتغيرات التي تطرأ عليه تحول دون إمكانية إعتمادها كوحدة حساب تمكن من تحديد الأسعار، ذلك أنّ إقدام المؤسسات على ربط الثمن بالعملات المشفّرة سيلحق حتماً بها الخسائر والأضرار المادية في ظل التقلبات المفاجئة في سعرها، والذي قد يختلف أيضاً بين منصةٍ وأخرى مما يشكل مخالفة لقانون السعر الواحد[2] *Law of One Price* - *Loi du prix unique*، علماً أنّ قيمة وحدة العملة المشفّرة كبيرة ومرتفعة جداً مقارنة بأسعار معظم المنتجات والسلع و الخدمات، كما أن حفظ العملات المشفّرة في محفظات رقمية يجعلها عرضة للعديد من المخاطر كالسرقة والقرصنة والهجمات السيبرانية زيادة على أنّ تقلب سعرها وعدم استقراره نسبياً أو وجود ضمان له يحول دون تأدية وظيفة مخزن للقيمة[3].

في ضوء ما تقدّم، إنّ العملات المشفّرة وإن كانت تتمتع ببعض خصائص العملة، إلا أنّه لجهة طبيعتها لا تعتبر عملة من الناحية القانونية، فهذه العملة البديلة لا تعترف بها المصارف المركزية كما هو الحال بالنسبة للعملات الوطنية، فهي لا تحمل من العملة إلا الإسم المستعار، إذ إنّه ليس لها قوة الإبراء القانوني في أنحاء دول العالم ولا يمكن بالتالي إجبار الدائن على القبول بها، فالعملة المشفّرة تعتبر كـ مال منقول غير مادي[4] وهذا ما سبق وأكدّ عليه مجلس الدولة الفرنسي[5] بقراره الصادر بتاريخ 2018/4/26، كما أنّ قانون المالية الفرنسي لعام

[1] مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص. 7.

[2] « The Law of One Price (sometimes referred to as LOOP) is an economic theory that states that the price of identical goods in different markets must be the same after taking the currency exchange into consideration (i.e., if the prices are expressed in the same currency). The law principally applies to assets traded in financial markets. ». Law of One Price (LOOP), https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/law-of-one-price-loop/

[3] Meixing DAI, Moïse SIDIROPOULOS, *ibidem*, p. 8 - 10.

[4] « Le bitcoin est donc un bien incorporel et, plus précisément, un bien numérique qui existe sous forme d'un code informatique, ce qui permet de distinguer un bitcoin d'un autre ». Philippe THERY, *La propriété monétaire numérique : les bitcoins*, actes du colloque du master 2 droit privé général et du laboratoire de droit civil - Paris II - 21 avril 2017, la semaine juridique- Lexisnexis, décembre 2017, p. 41.

[5] « L'article 516 du code civil dispose que : " Tous les biens sont meubles ou immeubles ". Les unités de " bitcoin " ne relevant pas de la catégorie des biens immeubles, au sens de cet article, et ayant ainsi la nature de biens meubles incorporels, l'imposition des profits tirés de leur cession par des particuliers relève, en principe, des dispositions de l'article 150 UA précité. Il n'en va autrement que lorsque les opérations de cession, eu égard aux circonstances dans lesquelles elles interviennent, entrent dans le champ de dispositions relatives à d'autres catégories de revenus ». Conseil d'État, 8ème - 3ème chambres réunies, 26/04/2018, n° 417809, https://www.legifrance.gouv.fr/ceta/id/CETATEXT000036845274/

2019 قد أوجب على المكلفين التصريح عن الأرباح المحققة من المعاملات في الأصول المشفّرة[1].

إنّ العملات المشفّرة هي عبارة عن سلسلة من الأرقام المكوّنة لبرنامج كمبيوتر من الناحية التقنية وعن أصولٍ مالية[2] من الناحية القانونية، أما بالنسبة لآلية الاستحصال[3] عليها فتتم إما عن طريق أداء خدمة أو بيع سلعة والمطالبة بالدفع بالعملة المشفّرة التي تختارها أو عن طريق تحويل العملات التقليدية إلى عملة مشفّرة وذلك من خلال منصات بيع[4] تتيح القيام بمثل هذا الأمر مثل: *Coinbase, Kraken, Bitfinex …*

ثانياً: البلوك تشين الركيزة الأساسية للعملات المشفّرة:

إنّ البلوك تشين وفقاً لما جاء في قائمة مفردات المعلوماتية[5] التي إعتُمدت من قبل لجنة إغناء اللغة الفرنسية[6] عام 2017 هي طريقة تسجيل البيانات المُنتجة بصورةٍ مستمرة في شكل كتلٍ مرتبطة ببعضها البعض وفقاً للترتيب الزمني للتحقق من صحتها بحيث تتم حماية كل من الكتل وتسلسلها من أي تعديل. هذه التقنية التي تهدف في الأساس إلى توفير بنية تحتية من البرمجيات لإنشاء ونقل العملات المشفّرة من شأنّها أن تسمح بتخزين المعلومات وحمايتها ونقلها بطريقة آمنة وشفافةٍ[7] وذلك من خلال نظام لامركزي قائم على برمجيات مفتوحة المصدر ومستقل عن أي سلطة. فالبلوك تشين عبارة عن قاعدة بيانات ضخمة لامركزية تجمع الأصول الرقمية وجميع المعاملات

---

[1] « Les plus-values générées par l'activité d'achat et de revente de crypto monnaies sont imposables au titre des « actifs numériques » depuis le 1er janvier 2019. C'est la flat tax à 30 % qui s'applique aux gains issus des activités de trading de crypto monnaies. Le contribuable dispose néanmoins d'un abattement de cession de 305 euros par an ». Clémence TANGUY, *Bitcoin et monnaie virtuelle : Comment investir dans le crypto monnaie?* Le 27 juillet 2021, https://www.cafedelabourse.com/archive/article/bitcoins-monnaie-virtuelle-investir-crypto-monnaie

[2] "For this Final Report, crypto-assets are a type of private asset that depends primarily on cryptography and DLT8 or similar technology, as part of its perceived, or inherent value. Crypto-assets can represent an asset or ownership of an asset, such as a currency, commodity, security, or a derivative on a commodity or security". IOSCO (2020), *Issues, Risks and Regulatory Considerations Relating to Crypto-Asset Trading Platforms Final Report*, p.3. https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD649.pdf

[3] Thomas HERBST, *Comment acheter des crypto-monnaies ?* le 29 janvier 2018 (Dernière modification le 18 avril 2021), https://cryptoast.fr/comment-acheter-cryptos/

[4] https://www.futura-sciences.com/tech/definitions/informatique-cryptomonnaie-18278/

[5] « Chaîne de blocs, block chain, blockchain : Mode d'enregistrement de données produites en continu, sous forme de blocs liés les uns aux autres dans l'ordre chronologique de leur validation, chacun des blocs et leur séquence étant protégés contre toute modification.
Note : La chaîne de blocs est notamment utilisée dans le domaine de la cybermonnaie, où elle remplit la fonction de registre public des transactions ». Vocabulaire de l'informatique (liste de termes, expressions et définitions adoptés) - Légifrance (legifrance.gouv.fr) https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000034795042

[6] La Commission d'enrichissement de la langue française.

[7] Mustapha MEKKI, *Droits(s) et algorithmes : de la blockchain à la justice prédictive*, 6 juin 2017. https://actu.dalloz-etudiant.fr/le-billet/article/droitss-et-algorithmes-de-la-blockchain-a-la-justice-predictive/h/d66e9db5333715c8ff6d88221cf44721.html

المتعلقة بها التي تم تنفيذها بالفعل والبيانات الموجودة داخل "سلسلة الكتل" حيث يتم تخزينها دون أن يكون هناك أي إمكانية لتعديلها او التلاعب بها، الأمر الذي يكسبها الأمان والمصداقية، وعلى هذا الأساس يمكن بعد ذلك نقل وتسجيل وإثبات ملكية الأصول الرقمية دون الحاجة إلى إشراك طرف ثالث[1].

إن البلوك تشين هي سجل عام ضخم، أشبه بدفتر الأستاذ، الذي يحتوي على مجموعة المعاملات التي تم التحقق من صحتها في قائمة لامتناهية وذلك من خلال إستخدام تقنيات التشفير، هذا السجل لا يمكن التلاعب به أو بمحتوياته، إذ لا يمكن إجراء أي تعديل عليه إلا بعد إجراءات معقّدة، ذلك أنّ هذا السجل لا يحتفظ به من قبل سلطة مركزية واحدة بل عبر تقنية سجل الحسابات الموزّع أو دفتر الأستاذ الموزع *Distributed Ledger Technology (DLT)*[2] حيث يحتفظ به داخل عُقد الشبكة *Nœuds – nodes* شبكة الند للند *Peer-To-Peer*[3] المكونّة من آلاف أجهزة الكمبيوتر، حيث يقوم كل منها بنسخ نسخة مطابقة من دفتر الأستاذ وحفظها وتحديث نفسه بشكل مستقل، إذ إنّ كل معاملة جديدة من شأنّها أن تشكل كتلة جديدة *Block* تضاف إلى الكتل السابقة بعد التحقق من صحتها بواسطة العُقد وذلك عبر حل معاملات التشفير (لغز رياضي مُعقّد) اللازمة لذلك ومن خلال عملية تسمى التعدين[4] *Minage – Mining*. إنّ المعدّنين *Mineurs – Miners* هم جزء أساسي في أي عملية ودورهم هو التثبت والتحقق من صحة المعاملات المُنفّذة وذلك من خلال ما يسمى بـ إثبات العمل[5] *Prevue de travail - Proof of*

---

[1] Pascal DE PREUX, Daniel TRAJILOVIC, *Blockchain et lutte contre le blanchiment d'argent. Le nouveau paradoxe ?* EXPERT FOCUS 2018, 1–2, p. 65.

[2] "Distributed Ledger Technology refers to a novel and fast-evolving approach to recording and sharing data across multiple data stores (or ledgers). This technology allows for transactions and data to be recorded, shared, and synchronized across a distributed network of different network participants". Harish NATARAJAN, Solvej KRAUSE, Helen GRADSTEIN, *Distributed Ledger Technology (DLT) and blockchain*, FinTech Note No. 1., World Bank Group, Washington, D.C. 2017, p. IV.

[3] « Pair à pair, peer-to-peer (P2P, P-to-P) : Se dit du mode d'utilisation d'un réseau dans lequel chacun des participants connectés dispose des mêmes droits et qui permet un échange direct de services sans recourir à un serveur central ; par extension, se dit d'un tel réseau.
Note : Les échanges de fichiers, le calcul décentralisé et les transactions en cybermonnaie sont des exemples de services couramment assurés grâce à un réseau pair à pair ». Vocabulaire de l'informatique (liste de termes, expressions et définitions adoptés) - Légifrance (legifrance.gouv.fr) https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000034795042

[4] « Le minage, mining : Validation de bloc donnant lieu à la création de nouvelles unités de compte au profit du participant dont le bloc a été retenu par le réseau.
Note : Le minage est utilisé dans certains systèmes de paiement tels que Bitcoin et Ethereum. ». Vocabulaire de l'informatique (liste de termes, expressions et définitions adoptés) - Légifrance (legifrance.gouv.fr) https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000034795042

[5] « Preuve de travail proof of work (PoW) : Résultat d'une tâche fortement consommatrice de ressources de calcul, dont l'exactitude est facilement vérifiable par tout participant et atteste que cette tâche a bien été effectuée en consommant les ressources nécessaires.
Note : La preuve de travail est notamment employée pour contribuer à l'établissement de la confiance des utilisateurs en une cybermonnaie, la fraude étant découragée par la difficulté de la validation de bloc ». Vocabulaire de l'informatique (liste de termes, expressions et définitions adoptés) - Légifrance (legifrance.gouv.fr)

work الذي يتم من خلال خوارزمية للتحقق من المعاملات وتأكيدها وإنتاج كتل جديدة تُربط بسابقاتها من سلسلة الكتل عبر استخدام قوة حوسبة عالية حيث يستغرق وقت تشكيل الكتلة ما يقارب العشر دقائق. في ضوء ذلك يجب على المعدّنين التحقّق من أن المستخدم لديه بالفعل العدد الكافي من العملات المشفّرة التي ينوي دفعها أو تحويلها وأنه لم يسبق له أن أنفقها من قبل، مما يعني أنّ المعدّنين دورهم أساسس ومحوري في أي عملية يريد أي مستخدم القيام بها من خلال البلوك تشين ولا يمكن إنجازها من دونهم، وهم بالتالي مسؤولون عن مراقبة المعاملات في سلسلة الإنتاج بغية ضمان مشروعية ومصداقية الشبكة.

الواقع أنّ كل مستخدّم لديه محفظة[1] - *Porte-Monnaie Wallet* أو أكثر لها عنوان عبارة عن سلسة من الأرقام2 تتفاعل مع البلوك تشين3 وتسمح بتخزين وتحويل واستقبال العملات المشفّرة، وذلك وفقاً لمفاتيح التشفير غير المتماثلة*Clés cryptographiques asymétriques* (المفتاح العام–المفتاح الخاص)، المفتاح العام هوعبارة عادةً عن عنوان المحفظة وأشبه برقم الحساب المصرفي حيث يمكن من خلاله للمحافظ الأخرى إجراء التحويلات إلى عنوان المحفظة، بينما المفتاح الخاص يسمح بتوقيع المعاملة وإعطاء الأمر بالدفع وإجراء التحويلات إلى المحافظ الأخرى أي إنّه بمثابة توقيع رقمي من شأنّه أن يمكن معرفة صاحب الحساب من دون تحديد هويته أو أي بياناته الشخصية[4] كالإسم أو الجنس أو العمر ...

وبالتالي لإجراء أي معاملة يجب على المُستخدِم أن يتقدّم بطلب من الشبكة بإعطاء الأمر بإجراء التحويل حيث يشترط لنفاذه التأكيد على صحته من قبل أكثر من خمسين بالمئة من المعدّنين. ذلك أنّه حينما يتحقق المُعدّن من صحة المعاملة يتم نقلها إلى الشبكة وبمجرد التأكيد عليها من قبل أكثرية المعدّنين، فإنّ ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ظهور سلسلة جديدة من الكتل ترتكز على بعضها البعض وفقاً للترتيب الزمني لإنشائها، ذلك أنّ البلوك تشين تحتفظ بالمسار التاريخي للعمليات الذي لا يمكن مسه أو تعديله ولا يمكن تغيير تاريخ الخط الزمني للعمليات في قاعد البيانات، وبالتالي إن تداخل الكتل وترابطها يجعل من الممكن تتبع والتحقق من جميع المعاملات السابقة من خلال العودة إلى الكتلة الأولى، فالمعاملات التي تتم من خلال البلوك تشين تتمتع بالمصداقية طالما لا يمكن عكسها من الناحية الحسابية.

إنّ عملية التعدين تستوجّب وجود أجهزة كمبيوتر ذات قوة في الحوسبة وقدرة معالجة عالية حتى تتمكن من حل لغز التشفير، وبغية تشجيع المعدّنين5 على المشاركة والتحقق من

---

https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000034795042

[1] « Le terme « portefeuille » désigne les comptes qui permettent de stocker les cryptoactifs en ligne ou hors ligne ». OCDE (2021), *En finir avec les montages financiers abusifs : Réprimer les intermédiaires qui favorisent les délits fiscaux et la criminalité en col blanc*, OCDE, Paris, p. 20.

[2] Vincent BRANCHET, *Le bitcoin et les crypto-monnaies, des nouvelles pièces numériques*, Le 12/05/17, https://investir.lesechos.fr/marches/actualites/le-bitcoin-et-les-crypto-monnaies-des-nouvelles-pieces-numeriques-1675978.php

[3] Paul-Émile CHANTREL, *La portefeuille numérique Bitcoin*, https://www.pensezblockchain.ca/portefeuille-numerique-bitcoin

[4] Hugo BORDET et Alba ILARI, *Cybermonnaies et terrorisme*, publié le 25 mars 2021, Publications Fablex, https://droit.univ-cotedazur.fr/dl4t/cybermonnaies-et-terrorisme#note3

5 تجدر الإشارة إلى أنّ عدد المعدّنين قد بلغ بتاريخ 20 شباط 2021 مليون معدنٍ.

"An estimated 1 million bitcoin miners are in operation, at present". Shalini NAGARAJAN, *Bitcoin miners raked in more than $1 billion in combined earnings last month. Here's how they make money*, 20

صحة المعاملة والتأكيد عليها، يحصل من يقوم بالتعدين على مكافأة عبارة عن عملة مشفرّة بما يتناسب مع مشاركته. إنّ عملية التعدين كانت تتم بدايةً من خلال أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالأفراد[1]، إلا أنّه وبالنظر إلى حجم السلسلة الذي تنامى وكبر مع الوقت أصبح العديد من المؤسسات يمتهن عملية التعدين[2] في مباني تبلغ آلاف الأمتار المربعة تعمل فيها عشرات الآلاف من الخوادم ليلاً ونهاراً لتعدين العملات المشفّرة كما هو الحال في الصين[3]. في موازاة ذلك هناك العديد من المؤسسات توفّر التعدين السحابي *Cloud mining*[4] حيث تسمح للأفراد بفتح حساب والمشاركة عن بُعد في عملية تعدين العملات المشفّرة وذلك من خلال استخدام جزءٍ من قوة الحوسبة السحابية لقاء بدل إيجار، مما يعني أنّ المعدّن ليس في حاجة إلى إمتلاك المعدات اللازمة للتعدين، بل يستأجر قدر من قوة الحوسبة، حيث يبقى المستثمر وحده متحملاً لصيانتها.

الفقرة الثانية: العملات المشفّرة: العملة المفضّلة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب!

إنّ الأعمال الإجرامية والنشاطات والإرهابية تعود غالباً على المجرمين بأموال قذرة يصعب استخدامها ويتعذر عليهم إيداعها في المصارف كي لا تولّد الشك والريبة حول مصدر الأموال خصوصاً في ظل القيود التي يفرضها النظام المصرفي، الأمر

February 2021, https://markets.businessinsider.com/news/currencies/bitcoin-miners-bln-earnings-how-they-make-money-transactions-2021-2

[1] « L'opération est donc décentralisée et se sont les milliers de personnes de la blockchain, propriétaires d'un simple ordinateur, selon un processus informatique complexe qui consiste à résoudre une énigme mathématique, qui en ont la charge. Chaque ordinateur conserve une copie de la blockchain. Plus le nombre de participants est important plus la sécurité et l'intégrité des blockchains sont garanties. L'intérêt de la blockchain est que tout ce qui est inscrit sur cette chaîne de bloc ne peut pas être modifié ou falsifié (sauf demain par les algorithmes quantiques !). <s></s> ». Mustapha MEKKI, *ibidem.*

[2] 2 Pascal DE PREUX, Daniel TRAJILOVIC, *ibidem.*

[3] Clémence TANGUY, *ibidem.*

[4] "Cloud mining is a mechanism to mine a cryptocurrency, such as bitcoin, using rented cloud computing power and without having to install and directly run the hardware and related software. Cloud mining firms allow people to open an account and remotely participate in the process of cryptocurrency mining for a basic cost, makes mining accessible to a wider number of people across the world. Since this form of mining is done via cloud, it reduces issues such as maintenance of equipment or direct energy costs". Jake FRANKENFIELD, *Cloud Mining*, Reviewed by Erika RASURE, 26 August 2021, https://www.investopedia.com/terms/c/cloud-mining.asp

« Le cloud mining est la location d'une quantité de puissance de calcul dans une ferme de minage située à distance. De cette manière, un mineur peut participer au minage d'une cryptomonnaie, sans pour autant posséder le matériel nécessaire, très coûteux et volumineux. En contrepartie, le mineur règle une rente qui prend la forme d'une location classique. En recourant au cloud mining, les investisseurs prennent donc un risque bien plus mesuré que s'ils faisaient l'acquisition d'un set up de minage (même minimaliste). Dans le même temps, ils dégagent également des bénéfices réguliers. De ce fait, il s'agit d'une porte d'entrée raisonnable dans le monde des cryptomonnaies, en particulier pour les mineurs au capital plus que modeste. Plusieurs sociétés proposent d'ailleurs des offres de cloud mining avec des tarifs adaptés à toutes les bourses ».
https://www.journaldunet.fr/patrimoine/guide-des-finances-personnelles/1500095-cloud-mining-definition-et-traduction/

الذي يدفع بهم إلى محاولة إخفاء المصدر غير المشروع للأموال القذرة من خلال إعادة تدويرها، قد يكون تحويل هذه الأموال إلى عملات مشفرّة الوسيلة الأنسب لإخفاء مصدرها وذلك بالنظر لما تتمتع به هذه العملات من خصائص وبالنظر لما وفره البلوك تشين وبعض التقنيات من ميزات في عمليات التحويل وخلط الأموال.

وانطلاقاً من ذلك سوف نعمد بدايةً إلى تحديد المفهوم القانوني لجريمة تبييض الأموال (أولاً) لنتناول بعد ذلك تقنية تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال العملات المشفّرة (ثانياً).

أولاً: المفهوم القانوني لجريمة تبييض الأموال:

إنّ تبييض الأموال وفقاً لما جاء في تعريف الانتربول[1] هو إخفاء أو تمويه هوية العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة بحيث يبدو أنها قد نشأت من مصادر مشروعة .أما مجموعة العمل المالي *FATF- GAFI* فقد عرّفت عملية تبييض الأموال بمثابة إعادة تدوير للعائدات المالية الناتجة عن القيام بأعمال غير قانونية لإخفاء أصلها غير المشروع[2].

إنّ تبييض الأموال هو عملية غير قانونية لجني مبالغ كبيرة من الأموال الناتجة عن نشاط إجرامي3، مثل الاتجار بالمخدرات أو تمويل الإرهاب، ... بالشكل الذي تبدو فيه أنّ مصدرها مشروع، هذه التقنية ترمي إلى إخفاء أصل مبلغ من المال تم الحصول عليه بشكل غير قانوني عن طريق إعادة إدخاله في الدورة الإقتصادية من خلال أعمال ونشاطاتٍ إقتصادية قانونية وذلك عبر استخدام المصارف والشركات الوهمية ومحولي الأموال والوسائل التكنولوجية الحديثة، وبالتالي إنّ تبييض الأموال هو معالجة للعائدات القذرة الناتجة عن الأعمال الجرمية من خلال إخفاء مصدرها غير القانوني وتحويلها إلى أموال تبدو كما لو إنّها نظيفة، مما يعني أنّ جريمة تبييض الأموال ترمي إلى إضفاء الشرعية القانونية على أموال غير مشروعة.

هذا وإنّ المشترّع اللبناني قد حدّد بموجب المادة الأولى من القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 المتعلق بـ "مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب" المقصود بالأموال غير المشروعة، وهي الأصول المادية أو غير المادية، المنقولة أو غير المنقولة بما فيها الوثائق أو المستندات القانونية التي تثبت حق ملكية تلك الأصول أو اي حصة فيها، الناتجة عن ارتكاب أو محاولة ارتكاب معاقباً عليها أو من الاشتراك في أي من الجرائم المُحدّدة قانوناً منها الارهاب وفقاً لأحكام القوانين اللبنانية، تمويل الارهاب أو الاعمال الارهابية والاعمال المرتبطة بها (السفر – التنظيم – التدريب – التجنيد...) أو تمويل الافراد أو المنظمات الارهابية وفقاً لاحكام القوانين اللبنانية، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الخطف بقوة السلاح أو بأي وسيلة أخرى، ... وسواء حصلت هذه الجرائم في لبنان أو خارجه.

---

[1] "Money laundering is concealing or disguising the identity of illegally obtained proceeds so that they appear to have originated from legitimate sources. It is frequently a component of other, much more serious, crimes such as drug trafficking, robbery or extortion". https://www.interpol.int/en/Crimes/Financial-crime/Money-laundering

[2] « Le blanchiment de capitaux consiste à retraiter ces produits d'origine criminelle pour en masquer l'origine illégale. Ce processus revêt une importance essentielle puisqu'il permet au criminel de profiter de ces bénéfices tout en protégeant leur source. » https://www.fatf-gafi.org/fr/foireauxquestionsfaq/blanchimentdecapitaux/

[3] « Les principaux besoins de blanchiment sont directement liés aux activités de la criminalité organisée dont le développement est caractérisé par un double mouvement de diversification et d'internationalisation … Le phénomène a pris de l'ampleur dans les années soixante-dix, à partir du moment où les trafics de drogue ont procuré des ressources de plus en plus importantes aux grandes organisations criminelles. ». Philippe BROYER, *Le blanchiment de l'argent*. Nouveaux enjeux internationaux. S.E.R. « Études » 2002/5 Tome 396, p. 611- 612.

أضف إلى ذلك إنّ المشترع اللبناني قد حدّد المفهوم القانوني لهذه الجريمة، إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 المتعلق بـ "مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب" على أنّه "يعتبر تبييض الأموال كل فعل يُقصد منه:

1. إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو اعطاء تبرير كاذب لهذا المصدر، بأي وسيلة كانت، مع العلم بأن الأموال موضوع الفعل غير مشروعة.
2. تحويل الأموال أو نقلها، أو استبدالها أو توظيفها لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مالية بغرض اخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو بقصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عنها في المادة الاولى على الإفلات من الملاحقة مع العلم بأن الأموال موضوع الفعل غير مشروعة.

وفي ضوء ما تقدم، فإنّ جريمة تبييض الأموال يشترط لتحققها توافر ركنين، الركن المادي الذي قد يتخذ إحدى الصورتين، الأولى المتمثلة بإخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء تبرير كاذب لهذا المصدر، بأي وسيلة كانت، مع العلم بأن الأموال موضوع الفعل غير مشروعة، أما الثانية فتتمثل بإقدام الفاعل على إدماج هذه الأموال غير المشروعة أو العائدات الجرمية في الدورة الاقتصادية من خلال الشركات الوهمية والفنادق والكازينوهات والوسطاء الماليين ...

أما بالنسبة للركن المعنوي، وانطلاقاً من كون جرم تبييض الأموال هو جرم قصدي بصراحة نص المادة الثانية فيشترط تحقق القصد لدى الفاعل أي يجب أن تتجه إرادته نحو ارتكاب الجرم والقبول بما يترتب عليه من نتائج وآثار[1]، وبالتالي يجب أن يكون الفاعل على علمٍ بالمصدر غير المشروع للأموال من دون أن يشترط معرفته بالجرم الأصلي، إذ إعتبرت محكمة التمييز اللبنانية[2] في قرارها الصادر بتاريخ 2002/7/30 "أن جرم تبييض الأموال كما حددته المادة الثانية المذكورة هو جرم قصدي يشترط لاكتمال عناصره أن يكون من أقدم عليه أو تدخل فيه عالماً بالصفة غير الشرعية للأموال التي تعاطى بشأنها"، وبالتالي إنّ مجرد تحويل الأموال دون إثبات العلم بالمصدر غير المشروع أو توفر القصد لاخفاء أو تمويه المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو اعطاء تبريرٍ كاذبٍ لهذا المصدر ليس دليلاً كافياً لقيام جريمة تبييض الأموال[3]. هذا وقد أكدّت محكمة التمييز الفرنسية[4] في قرارها الصادر بتاريخ 18 كانون الثاني 2017 أنه يكفي من أجل توصيف جريمة تبييض الأموال إثبات أن مرتكبها كان على علم بالمصدر الاحتيالي للأموال وليس بالطبيعة الدقيقة للجرائم التي ارتكبت في الأصل.

أما عملية تبييض الأموال[5] تتم على ثلاث مراحل:

---

[1] قاضي التحقيق في بيروت، قرار صادر بتاريخ 2017/3/29، مجلة العدل، 2017، العدد 3، ص. 1639.

[2] محكمة التمييز، الغرفة السادسة الجزائية، قرار رقم 2002/200، تاريخ 2002/7/30،
http://www.legiliban.ul.edu.lb

[3] محكمة إستئناف الجنح في جبل لبنان – جديدة المتن، الغرفة الرابعة عشرة، قرار رقم 2018/159، تاريخ 2018/4/25،
http://www.legiliban.ul.edu.lb

[4] « Attendu qu'en se déterminant ainsi, et dès lors qu'il suffit, pour caractériser l'infraction de blanchiment, d'établir que son auteur avait conscience de l'origine frauduleuse des fonds et non de la nature exacte des infractions d'origine, la cour d'appel a justifié sa décision ». Cass. crim., 18 janv. 2017, n° 15-84.003.
https://www.doctrine.fr/d/CASS/2017/JURITEXT000033900523

[5] *Comment blanchit-on des capitaux ?*
https://www.fatf-gafi.org/fr/foireauxquestionsfaq/blanchimentdecapitaux/
Léa BOLUZE, *Blanchiment d'argent : définition et sanctions*,

المرحلة الأولى: الإيداع *Placement*: تهدف إلى إدخال الأموال القذرة التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة في النظام المالي وذلك عن طريق تقسيم المبالغ النقدية الكبيرة إلى مبالغ صغيرة لا تثير الشبهات بحيث يتم إيداعها بعد ذلك مباشرة في حساب مصرفي، أو لدى المؤسسات المالية، أو شراء العملات المشفّرة أو عن طريق تحويل هذه النقود إلى عملات أجنبية أو إلى الخارج في بلدان تشكل ملاذات ضريبية من خلال مكاتب التحويل أو شراء العقارات والأصول التي يسهل بيعها في ما بعد أو شراء الأدوات والمنتجات المالية كالشيكات، شهادات إيداع، سندات دين، سندات تجارية، ... التي يتم جمعها وإيداعها بعد ذلك في حسابات في أماكن اخرى.

المرحلة الثانية: التمويه *L'empilement – Layering*: يتم في هذه المرحلة فصل الأموال القذرة وعزلها عن مصدرها غير الشرعي وذلك عبر سلسلة من التحويلات المالية والعمليات المصرفية المعقّدة وذلك بهدف الحؤول دون إمكانية تتبع الأموال غير المشروعة وإبعادها عن مصدرها الحقيقي. فهذه المرحلة ترمي إلى تشتيت الأصول المالية المحوّلة سابقاً وخلطها من خلال عمليات متعدّدة للتستر على أصلها غير المشروع، وهذا ما يتم من خلال استثمارها في شركات وهمية أو خلطها بواسطة منصات رقمية أو عبر التحويل من حسابٍ مصرفي إلى آخر أو إلى سلسلة من الحسابات المصرفية المفتوحة في بلدانٍ تشكل ملاذات آمنة تضمن السرية المصرفية ولا تتعاون في مكافحة تبييض الأموال أو إخفاء تلك التحويلات كما لو أنّها ثمناً لسلعٍ أو بدل خدمات عبر فواتيرٍ وهمية مزورة بالشكل الذي تبدو فيه كما لو أنّها أموال مشروعة.

المرحلة الثالثة: الإدماج *Intégration*: تتمثل بإعادة تدوير الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية كما لو أنّها كانت أموالاً شرعية، وذلك عن طريق إعادة إدخالها في الدورة الاقتصادية واستثمارها في أعمالٍ قانونية مشروعة، كالمشاريع التجارية والصناعية والاستثمارات العقارية ... أي بمعنى أخر أن المجرمين يسترجعوا الأموال القذرة الناتجة عن نشاطهم الإجرامي كما لو أنّها كانت متأتية من مصادر مشروعة.

إن جريمة تبييض الأموال وفقاً للقانون اللبناني هي جريمة مستقلة ولا تستلزم الادانة بجرمٍ أصلي، كما أن إدانة الفاعل بالجرم الأصلي لا يحول دون ملاحقته بجرم تبييض الأموال في حال وجود إختلاف بالعناصر الجرمية.

ثانياً: تقنية تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال العملات المشفّرة:

إذا كانت الأمم المتحدة في تقرير لها قد لحظت أنّ هناك نقاط ضعف في عملية تبييض الأموال تتمثل في صعوبة إخفاء الأموال المتأتية من نشاطٍ إجرامي[1]، إلا أنّ تحويل الأموال القذرة ذات المصدر غير المشروع والناتجة عن أعمال جرمية وإرهابية إلى عملةٍ مشفّرة فيه من الجاذبية لمبيّضي الأموال وللمنظمات الإرهابية بالنظر لما تبعثه هذه العملة من الطمأنينة انطلاقاً من ميزاتها التي تسمح بإخفاء الهوية وتسهيل المعاملات التي تتجاوز قيود ومتتطلبات النظام المالي والمصرفي التقليدي

https://www.capital.fr/economie-politique/blanchiment-argent-1389981
Bachir EL NAKIB, *Les Techniques de Blanchiment d'Argent*, https://calert.info/details.php?id=1548

[1] « La raison d'être de la lutte contre le blanchiment d'argent est de s'attaquer au point faible des organisations criminelles transnationales. L'argent provenant d'activités criminelles est en effet difficile à cacher ; il s'agit parfois d'une preuve essentielle du crime. Le transfert de capitaux d'origine criminelle vers les systèmes financiers peut être identifié grâce à des mécanismes d'alerte appropriés. Depuis la fin des années 80, les États se sont efforcés de mettre en place ces mécanismes d'alerte, afin de pouvoir identifier, saisir et confisquer les avoirs d'origine criminelle où qu'ils se trouvent ». *Le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme : la réponse des Nations Unies.* ONUDC programme mondial contre le blanchiment de l'argent, p. 3.

وبالتالي إنّ هذه العملات يمكن أن تشكل الأداة المؤاتية لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإرتكاب الجرائم المالية.

إنّ العملات المشفّرة كما سبق وذكرنا تعتمد عموماً على البلوك تشين التي تحتفظ بأثر جميع المعاملات بطريقة لامركزية وآمنة وشفافة وبالتالي يمكن التحقق من كل معاملةٍ مالية من شأنها التغطية على النشاط غير القانوني، ولكن يبقى السؤال الأهم هل بالإمكان التحقق من هوية مبيّض الأموال خصوصاً أنّ معظم المعاملات المتعلقة بالعملات المشفّرة تتم من خلال أسماء مستعارة أو قد تكون مجهولة الهوية بشكلٍ كاملٍ؟

الواقع أن جميع المعاملات وتحويلات العملات المشفّرة على البلوك تشين من شأنه أن يترك أثراً لا يمحى حيث يتم تسجيل كل معاملة في دفتر الأستاذ العام ومن الممكن دائماً إعادة استرجاع جميع العمليات السابقة. وبالتالي، إن استخدام العملات المشفّرة ليس مجهولاً بالتمام، إذ إنّ البلوك تشين يحتوي على بيانات المعاملات التي من خلالها يمكن تتبع مسار المعاملة بدقة وصولاً إلى عنوان الـ *IP* (عنوان بروتوكول الإنترنت) المُعرّف الرقمي لأي جهاز موصول على شبكة الانترنت والذي يحتوي على معلومات (مزوّد خدمة الإنترنت، الموقع الجغرافي)[1] من شأنها أن تسهل تحديد هوية مستخدمي الشبكة أو صاحب العنوان وهذا يعني أيضاً أنّه في حال سرقة عملات مشفّرة يكون من السهل تحديد هوية السارق انطلاقاً من العنوان المذكور والطابع العلني للبلوك تشين[2].

بيد أنّ الأمر يبدو أكثر تعقيداً ويصبح على خلاف ذلك حينما يلجأ مستخدّمو العملات المشفّرة ذات المصدر غير المشروع إلى تقنيات وأدوات من شأنها أن تؤدي إلى اخفاء هوية أطراف المعاملة على البلوك تشين وبالتالي تسهيل عملية تبييض الأموال[3]. في سبيل ذلك يمكن للمجرمين والمنظمات الإرهابية تبييض الأموال عبر اللجوء إلى مشغلي منصات السوق السوداء *Black market* على االشبكة المظلمة *Darknet* التي تسمح بالولوج إلى مواقع لا يمكن الوصول إليها من خلال المتصفح العادي كـ *Explorer* أو *Chrome* أو *Safari* ... ولكن عبر متصفح خاص كـ *The Onion Router Tor* أو *Invisible Internet Project (I2P)* ... الذي يعتمد نظام تشفير يحول دون كشف هويات الأشخاص في معاملاتهم إذ بإمكانهم ممارسة الأنشطة غير المشروعة وبيع الأصول المسروقة والمخدرات والأسلحة بالعملات المشفّرة كل ذلك مع

---

[1] Élodie MESSEANT, *Les cryptomonnaies : l'argent des criminels ?* 17 Nov 2020, https://www.latribune.fr/entreprises-finance/banques-finance/industrie-financiere/les-cryptomonnaies-l-argent-des-criminels-862460.html

2 علماً أنّ العملات المشفّرة التي تم الاستحصال عليها بطريقة غير قانونية تدخل أيضاً ضمن مفهوم الأموال غير المشروعة انطلاقاً من كونها مال غير مادي ووفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 المتعلق بـ "مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب"، وبغية إخفاء مصدرها غير الشرعي يتم تبييضها من خلال تحويلها إلى أصول مشفّرة أخرى قبل إزالتها عن البلوك تشين وتحويلها إلى عملةٍ حقيقة.

« La plupart des cryptoactifs fondés sur une chaîne de blocs publique (comme le Bitcoin) assurent un degré de transparence élevé des flux de jetons. Toutes les informations relatives à ces opérations sont mises à la disposition du public par l'intermédiaire d'explorateurs de chaînes, des services qui permettent à chacun de « suivre les jetons » et de vérifier toutes les transactions intervenant sur la chaîne de blocs publique. Cela signifie que des Bitcoins volés sur une plateforme d'échange, par exemple, deviennent « corrompus » du fait que d'autres utilisateurs peuvent remonter à l'origine des produits de cette opération ». OCDE (2021), *En finir avec les montages financiers abusifs : Réprimer les intermédiaires qui favorisent les délits fiscaux et la criminalité en col blanc*, OCDE, Paris, p. 21.

[3] Hugo BORDET, *La LCB-FT à l'épreuve des activités sur crypto-actifs : quels risques pour quelle réglementation ?* 2 juillet 2021, https://adan.eu/article-lcbft-crypto-actifs

بقاء هويتهم مجهولة بالكامل. وخير مثال على الويب المظلم *Dark Web* موقع طريق الحرير *Silk Road* الذي كان يشكل سوق سوداء كبيرة على الإنترنت تسمح بالحصول على المخدرات والأوراق المزّورة وأعمال القرصنة وأكثر من ذلك تجنيد القتلة المأجورين لقاء مبالغ تدفع حصراً بالبتكوين، والموقع الذي يمكن الوصول إليه فقط من خلال متصفح *Tor* قد أغلق من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي *FBI* في تشرين الأول من العام 2013 وحُكِم على صاحبه *Ross Ulbricht* أو [1] *« Dread Pirate Roberts »* وفقاً لإسمه المستعار عام 2015 بالسجن المؤبد دون إمكانية الإفراج عنه لإرتكابه جرائم غسل الأموال وتهريب المخدرات والعمل الإجرامي والقرصنة. هذا الحكم أيدّته لاحقاً محكمة استئناف نيويورك بتاريخ 29 أيار 2015 وقد رفضت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأميركية النظر في فسخه[2].

هذا وقد تلجأ المنظمات الإرهابية بغية تبييض الأموال ذات المصدر غير المشروع إلى وسطاء العملات المشفّرة *Les courtiers en cryptomonnaies* أو ما يطلق عليهم *Agents de change 2.0* الذين لهم دور رئيسي في عمليات تبييض الأموال ذلك أنّه بعد تلقيهم العملات المشفّرة القذرة الناتجة عن نشاط إجرامي يعمدون إلى نقلها بإسمهم الشخصي إلى منصات لمبادلتها بعملات مشفرّة ليتم بعد ذلك تحويلها إلى عملةٍ حقيقية وسحبها، كل هذه العملية التي ترمي إلى تبييض الأموال تستغرق من الوقت قرابة الخمس عشرة دقيقة[3].

في موازاة ذلك، فقد أصبح بإمكان المنظمات الإرهابية الإستغناء عن الويب المظلم *Dark Web* كسوق مشفّرة *Crypto-market* لتبييض الأموال وممارسة نشاطهم غير المشروع وإخفاء العملات المشفّرة القذرة وتبييضها من خلال اللجوء إلى خدمة خلط الأصول المشفّرة[4] *Service de mixage de cryptoactifs (SMC)* وهي خدمة مدفوعة يقوم عادةً بها مزودو خدمة الأصول المشفّرة وتتدرج تحت معايير مجموعة العمل المالي *FATF* لأنها تسهل تبادل ونقل الأصول المشفّرة ، إذ إنّها تمنح المجرمين والمنظمات الإرهابية القدرة على إمكانية إخفاء هوية الأصول الناتجة عن أنشطة غير قانونية عن طريق خوارزميات خاصة تسهل تبييض الأموال وذلك من خلال خلط الأصول المشفّرة المستمدة من أنشطة إجرامية مع الأصول المشفّرة المشروعة العائدة لمستخدمين آخرين من أجل طمس مسار ومعالم العملات المشفّرة القذرة وتبييضها عن طريق إخفاء هويتها ومصدرها. بعد عملية الخلط هذه تعمد خدمة خلط الأصول المشفّرة إلى توزيع العملات المشفّرة على مستخدميها "أصحابها" في محافظ جديدة بالشكل الذي تبدو فيع كما لو أنّها عُملات شرعيّة حيث من الصعوبة الوصول ومعرفة مصدرها غير المشروع، علماً أنّه يمكن

[1] اسم مستعار لشخصية من فيلم *The Princess Bride* عام 1987.

[2] Andrew CHUNG, *U.S. Supreme Court turns away Silk Road website founder's appeal*, 28 june 2018, https://www.reuters.com/article/uk-usa-court-silkroad-idUKKBN1JO1YS

[3] Pablo AGNAN, *Les cryptomonnaies sont-elles l'apanage des criminels ?* publié le 1 juin 2021. https://www.gendinfo.fr/dossiers/criminalistique-le-futur-des-a-present/les-cryptomonnaies-sont-elles-l-apanage-des-criminels

[4] « Parmi les mixer BTC les plus populaires, on peut citer Wasabi Wallet (qui intègre CoinJoin), BitcoinMixer, Smartmixer, Blender, BitMix, ChipMixer, CryptoMixer ou encore FoxMixer ». Carole CHENAIS, *Qu'est-ce qu'un mixer de Bitcoin et comment est-ce que ça fonctionne ?* 12 mai 2021, https://francecrypto.fr/guide-cryptomonnaies/quest-ce-qu-un-mixer-de-bitcoin/

للمجرمين إنشاء العديد من المحافظ واستخدامها لإخفاء معاملاتهم وأنشطتهم على البلوك تشين[1].

إنّ عملية خلط الأصول المشفّرة هذه من شأنها أن تحول دون إمكانية تتبع المسار بين المشتري والبائع وتجعل من المستحيل تقريباً تحديد أصل الدفعة ووجهتها وكذلك حجم المعاملة. ضمن هذا السياق، أظهر التحقيق الذي أجرته إدارة المعلومات والتحقيقات المالية الهولندية *Fiscal Information and Investigation Service FIOD* أنّ العديد من الأصول المشفّرة التي تم خلطها على منصة *Bestmixer.io* هي ذات مصدر أو وجهة غير قانونية، أي أنّه تم استخدام المنصة لإخفاء وتبييض عائدات النشاط الإجرامي، حيث تم توقيف أكثر من شخص بتهمة تبييض الأموال وتم إغلاق المنصة من قبل اليوروبول *Europol*[2]، وكانت السلطات الأميركية قد اعتقلت *Larry Harmon* صاحب منصة *Helix* لخلط الأصول المشفّرة *Bitcoin Mixer* بتهمة تسهيل تبييض العملات المشفّرة القذرة المتأتية من السوق السوداء لبيع المخدرات والأصول غير المشروعة على الشبكة المظلمة[3].

بالإضافة إلى ما تقدّم، هناك فئة من العملات المشفّرة كـ *Monero* و *Zcash* ... من الصعوبة تتبع مسارها إذ إنّها تتمتع بخصائص تمكّن من إخفاء هوية مالكها ومستخدمها بالكامل كما أنها تسمح بإخفاء قيمة التحويلات وذلك من خلال إعتمادها نظام التوقيع الدائري أو توقيع الحلقة[4] *Ring signatures* واستخدام تقنيات تشفير معقدة تخفي المبلغ المحول ومن ثم خلط مفاتيح المستخدمين العامة لإخفاء عنوان

---

[1] OCDE (2021), *En finir avec les montages financiers abusifs : Réprimer les intermédiaires qui favorisent les délits fiscaux et la criminalité en col blanc*, OCDE, Paris, p. 21.

[2] Christophe AUFFRAY, *Deux arrestations dans le sillage du « mélangeur Bitcoin» Bestmixer*, 19 février 2020, https://cryptonaute.fr/deux-arrestations-melangeur-bitcoin-bestmixer/

[3] "According to court records, Harmon operated a service called "Helix" from 2014 to 2017 that connected to large marketplaces where drugs and other illegal items were sold. Those markets operated on the dark net, accessible only through anonymizing software. Prosecutors estimate that more than $300 million passed through his service; Harmon might dispute that number at sentencing". Rachel WEINER, *Ohio man pleads guilty to running illegal bitcoin-laundering service*, August 18, 2021, https://www.washingtonpost.com/local/legal-issues/darknet-bitcoin-tumbler-mixer-money-laundering-plea/2021/08/18/7510204a-0036-11ec-ba7e-2cf966e88e93_story.html

[4] "In cryptography, a ring signature is a type of digital signature that can be performed by any member of a group of users that each have keys. Therefore, a message signed with a ring signature is endorsed by someone in a particular group of people. One of the security properties of a ring signature is that it should be computationally infeasible to determine which of the group members' keys was used to produce the signature.
For instance, a ring signature could be used to provide an anonymous signature from "a high-ranking White House official", without revealing which official signed the message. Ring signatures are right for this application because the anonymity of a ring signature cannot be revoked, and because the group for a ring signature can be improvised (requires no prior setup)". https://www.getmonero.org/resources/moneropedia/ringsignatures.html

المُرسِل وهوية عنوان المستلم[1]، وبالتالي لا يمكن معرفة هوية موقّع المعاملة أو إمكانية تعقبها.

هذا وكان قد أُعلن في فرنسا2 بتاريخ 29 أيلول 2020 عن تفكيك شبكة إرهابية معقدة للتحويلات المالية كانت قد بدأت نشاطها منذ عام 2019 واشترت قسائم عملات مشفرة مدفوعة مسبقاً نقداً *Coupons de cryptomonnaie prépayés* وبصورة مجهولة تماماً لأن قيمتها لم تتجاوز الـ 150 يورو ومن ثم تم تحويل هذه القسائم بعد ذلك إلى عملات البيتكوين، ثم تحويلها إلى منصات التبادل الموجودة في البلدان القريبة من المنطقة السورية العراقية، حيث يتم تحويلها بمجرد وصولها إلى هناك إلى عملات قانونية[3].

أما في هونغ كونغ فقد أعلنت الجمارك بتاريخ 2021/7/15 عن تفكيك شبكة تستخدم العملات المشفّرة لتبييض الأموال القذرة وقد تم تجميد مبلغ 20 مليون دولار هونغ كونغي[4]. في حين أعلنت شرطة لندن في 2021/7/13، أنها قامت بأكبر عملية مصادرة للعملات المشفّرة في المملكة المتحدة بقيمة تزيد عن 210 مليون يورو من قبل محققين متخصصين في تحقيقات تبييض الأموال وذلك بناءً على معلومات واردة بشأن نقل أصول غير مشروعة[5]

المبحث الثاني: مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال العملات المشفّرة

---

[1] Hugo BORDET et Alba ILARI, *Cybermonnaies et terrorisme*, publié le 25 mars 2021, Publications Fablex, https://droit.univ-cotedazur.fr/dl4t/cybermonnaies-et-terrorisme#note3

[2] Manon MALHERE, *Terrorisme: Tracfin alerte sur le recours croissant aux cryptomonnaies*, Publié le 06/07/2021, https://www.lefigaro.fr/secteur/high-tech/terrorisme-tracfin-alerte-sur-le-recours-croissant-aux-cryptomonnaies-20210706

[3] « Les investigations de TRACFIN ont mis en évidence des détournements à des fins de financement du terrorisme de la réglementation française applicable à la monnaie électronique et aux transactions occasionnelles réalisées par les prestataires sur actifs numériques (PSAN). Cette tendance émergente a été confirmée par la détection, en 2020, d'un circuit sophistiqué de financement du terrorisme conjuguant monnaie électronique stockée sur support physique de paiement (coupon prépayé), actifs numériques (bitcoins) et techniques de com- pensations financières informelles (hawala). Dans ce circuit, les achats de coupons prépayés étaient exclusivement destinés à être convertis en crypto-actifs. Une fois convertis, les crypto-actifs acquis étaient transférés sur des plateformes d'échanges situées dans des pays à proximité immédiate de la zone syro-irakienne. Ce réseau de financement a permis l'acheminement de près de 250 000 € au bénéfice de membres d'Al-Qaida ainsi qu'à des djihadistes de l'organisation État islamique. L'affaire a été confiée au Parquet national antiterroriste (PNAT) qui poursuit ses investigations. » TRACFIN 2020 Activité et analyse, p.57. https://www.economie.gouv.fr/files/2021-07/RA_TRACFIN_2020_VDEF_0.pdf

[4] « Le réseau avait ouvert plusieurs comptes en banque au nom de sociétés écrans vers lesquels ils faisaient des virements par le biais d'une plateforme d'échange de cryptomonnaies, et ce afin de les transformer en espèces sonnantes et trébuchantes pour leurs clients. Environ 60 % de la somme totale a transité ces 15 derniers mois par des comptes basés à Singapour. Le réseau utilisait des devises de la cryptomonnaie Tether. » Cryptomonnaie : Un réseau de blanchiment d'argent démantelé pour la première fois à Hong Kong, le 16/07/21, https://www.20minutes.fr/economie/3085127-20210716-cryptomonnaie-reseau-blanchiment-argent-demantele-premiere-fois-hong-kong

[5] *Cette saisie record de cryptomonnaie réalisée par la police de Londres*, le 13/07/2021, https://www.capital.fr/entreprises-marches/cette-saisie-record-de-cryptomonnaie-realisee-par-la-police-de-londres-1409272

إنّ تقرير جرائم التشفير[1] لعام 2021 الصادر عن *Chainalysis* قد أشار إلى أنّ النشاط غير المشروع من إجمالي حجم معاملات العملة المشفّرة بلغ معدله 0.34٪ في عام 2020 أي ما يوازي 10 مليارات دولار مقابل 2.1٪ من حجم جميع المعاملات في عام 2019 أي ما يوازي الـ 21 مليار دولار[2]. وبالتالي فإنّ هذه النسبة من المعاملات المتعلقة بأنشطة غير مشروعة[3] يتم تداولها بغالبيتها من خلال عددٍ محدود من العناوين *IP* الأمر الذي قد يسمح للسلطات بتحديد عناوين الإيداع[4] ومعرفة أصحابها. هذا وإن البعض[5] وبهدف مكافحة تبييض الأموال من خلال العملات المشفّرة قد حاول وإنطلاقاً مما توفره تكنولوجيا البلوك تشين بحصر المعاملات في بلوك تشين خاص حيث يكون بالإمكان تحديد جميع مستخدّميه وتقييد إمكانية تحديثه بعددٍ محدود من المشاركين المعروفين مسبقاً، مما سيسمح بالتحقق من صحة وتسجيل جميع المعاملات التي نفذها جميع العملاء.

الواقع وبمعزلٍ عن الحلول التقنية، لا يمكن ترك التداول بالعملات المشفّرة خارج أي إطار قانوني، وأياً تكن أهمية التقنيات المعتمدة في تعقب الأعمال غير المشروعة سيجد المجرمون دائماً السبل التي تمكنهم من الإلتفاف عليها. انطلاقاً من ذلك، فقد وعّى المجتمع الدولي ما يمكن أن ينشأ عن سوء إستعمال العملات المشفّرة من مخاطر، وبالتالي كان لا بُدّ من التدخل من خلال وضع الأطر القانونية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال العملات المشفّرة، فصدرت توصيات عدة من قبل منظمات دولية وإقليمية، كما تدخل المشترّع في الكثير من البلدان.

في ضوء ما تقدّم سوف نبحث في التدابير المتخذة على الصعيد الدولي لمكافحة استخدام العملات المشفّرة في تبييض الأموال ومكافحة الارهاب (الفقرة الأولى) لننتقل بعد ذلك إلى تحديد موقف القانون اللبناني من هذا الأمر (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التدابير المتخذة على الصعيد الدولي:

لقد كانت مخاطر العملات المشفّرة موضع إهتمام على الصعيد الدولي فصندوق النقد الدولي *IMF* قد حذر أكثر من

---

[1] Chainalysis, *The 2021 Crypto Crime Report Everything you need to know about ransomware, darknet markets, and more,* February 16, 2021.

[2] Chainalysis, *Ibidem,* p.5.

[3] "The following countries receive the highest volume of cryptocurrency from illicit addresses, based on the breakdowns of the locations of the users for the services receiving those funds:
United States - Russia - China - South Africa - United Kingdom - Ukraine - South Korea - Vietnam - Turkey – France". Chainalysis, *Ibidem,* p. 11.

[4] "Law enforcement could significantly hamper cybercriminals' ability to convert cryptocurrency into cash by identifying and prosecuting the owners of these deposit addresses. In addition, this shows that the services hosting these deposit addresses, most of which belong to nested services, need to be more diligent in their transaction monitoring. They too could make the cryptocurrency ecosystem safer by cracking down on the worst offenders". Chainalysis, *Ibidem,* p. 18.

[5] Pascal DE PREUX, Daniel TRAJILOVIC, *Blockchain et lutte contre le blanchiment d'argent. Le nouveau paradoxe ?* EXPERT FOCUS 2018, 1–2, p. 70.

مرةٍ من تلك المخاطر[1]، والتقرير الأخير[2] للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية *IOSCO* الصادر في شباط 2020 والمتعلق بـ القضايا والمخاطر والاعتبارات التنظيمية المتعلقة بمنصات تداول الأصول المشفّرة أثار عدة مخاوف بشأن الأصول المشفّرة، كما أنّ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OCDE* قد إعتبرت في تقريرها[3] الصادر في شباط 2021 الأصول المشفّرة أدوات للتهرب الضريبي وتمويل الأنشطة غير القانونية وقد دعت الدول والحكومات إلى مواصلة التفكير في مخاطرها وفي التنظيم القانوني الواجب وضعه لتجنب أي انحراف في استخدامها.

إضافة إلى ما تقدّم يبقى من المهم الوقوف عند توصيات مجموعة العمل المالي بالنظر لأهميتها في هذا المجال (أولاً) وكذلك عند التوجيهات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي (ثانياً) مع التطرق بصورةٍ خاصةٍ إلى التشريع الفرنسي.

أولاً : توصيات مجموعة العمل المالي:

إنّ مجموعة العمل المالي *Financial Action Task Force - FATF* أو *Groupe d'Action Financière (GAFI)* هي منظمة حكومية دولية تم تأسيسها عام 1989 على إثر إنعقاد مجموعة السبعة *G7* في باريس بهدف مكافحة تبييض الأموال وقد أصبحت تهتم بمسألة تمويل الإرهاب منذ هجمات 11 أيلول 2001، يبلغ عدد أعضاء المجموعة 39 عضواً[4]، وقد إنضمت المملكة العربية السعودية إلى هذه المنظمة كأول دولة عربية بتاريخ 21 حزيران 2019.

تتمثل مهمة مجموعة العمل المالي في تطوير وتعزيز استراتيجيات لحماية النظام المالي العالمي من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وكل ما من شأنه أن يهدّد سلامة النظام المالي الدولي[5]. فمجموعة العمل المالي هي هيئة لرسم السياسات وتسعى جاهدة لحث الإرادة السياسية لدى الدول لإجراء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في المجالات المتقدّمة الذكر[6] وتعزيز التطبيق الفعال لها.

وكانت مجموعة العمل المالي قد أصدرّت عدداً من التوصيات التي تعتبر بمثابة المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة إلى منهجية تقييم فعالية أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء إذ تراقب التقدّم الذي تحرزه من خلال تقييم التقنيات المعتمدة وتحديد نقاط الضعف ومكامن

---

[1] "What we have said in the past in general is that crypto assets, you know, can pose significant risks and that effective regulatory measures are very important when dealing with them. So again, that's a statement we've made in the past. We've put out lots of information on that". said IMF spokesman Gerry Rice in a press conference, June 10, 2021m https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/06/10/tr061021-transcript-of-imf-press-briefing

[2] IOSCO (2020), Issues, Risks and Regulatory Considerations Relating to Crypto-Asset Trading Platforms Final Report. https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD649.pdf

[3] OCDE (2021), *En finir avec les montages financiers abusifs : Réprimer les intermédiaires qui favorisent les délits fiscaux et la criminalité en col blanc*, OCDE, Paris, p. 20.

[4] « Les 39 membres du GAFI :

Le GAFI se compose actuellement de 37 pays et territoires, ainsi que de 2 organisations régionales ». http://www.fatf-gafi.org/fr/aproposdugafi/membresetobservateurs/#d.fr.3147

[5] GAFI (2019), *Lignes directrices de l'approche fondée sur les risques appliqués aux actifs virtuels et aux prestataires de services liés aux actifs virtuels, GAFI*, Paris, France, http://www.fatf-gafi.org/fr/publications/recommandationsgafi/documents/Lignes-directrices-PSAV.html

[6] https://www.fatf-gafi.org/fr/aproposdugafi/

الخلل على مستوى الدولة، كذلك فقد تم وضع قائمة بالدول التي تعتبر عالية المخاطر وغير متعاونة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[1].

هذا وقد نشرت مجموعة العمل المالي توصياتها المؤلفة من أربعين توصيةً عام 1990 حيث تتم مراجعتها كل فترة زمنية آخرها كان في تشرين الأول 2020 وذلك للتأكد من أنها لا تزال حديثة وذات صلة.

ومع تنامي العملات الافتراضية وانتشار التعامل بها، إهتمت مجموعة العمل المالي بهذه الأصول المالية الجديدة وعمدت في تقريرها الصادر في حزيران من العام 2014 إلى تعريفها وتكييف معايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الحالية معها[2]. تبع ذلك عدداً من المبادئ التوجيهية أو القواعد الارشادية *Lignes directrices* متعلقة بالموضوع وتعديلات على التوصيات، ففي تشرين الأول 2018، أقرت مجموعة العمل المالي تعديلات على توصياتها لتؤكد صراحةً أنها تنطبق على الأنشطة المالية التي تتضمن أصولاً افتراضية، كما أضافت تعريفين جديدين إلى المسرد*Glossaire*: "الأصول الافتراضية" *Actif virtuel (AV)* و"مزوّد خدمة الأصول الافتراضية" *Prestataire de services d'actifs virtuels (PSAV)*. في 21 حزيران 2019 نشرت المجموعة مبادئ توجيهية متعلقة بالمخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية إذ يتوجّب عليهم فهم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المتصلة بأنشطتهم وإتخاذ التدابير المناسبة لمعالجتها، كما تضمنت المبادئ أمثلة لمؤشرات المخاطر الواجب أخذها في الاعتبار خصوصاً في سياق العملات المشفّرة، إضافة إلى التركيز على العوامل التي قد تعزز إخفاء المعاملات والتعتيم عليها أو منع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من تحديد العملاء[3].

أما تقريرها[4] الصادر في أيلول 2020 المتعلق بمؤشرات العَلَم الأحمر لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية فإنّه يقدم إرشادات للوسطاء الماليين مما يسهل عليهم اكتشاف المعاملات الاحتيالية المحتملة.

وفي تشرين الأول 2020 تم تعديل التوصيات بحيث أضحت التوصية 15 بصيغتها الجديدة[5] والمتعلقة بالتقنيات

---

[1] https://www.fatf-gafi.org/fr/publications/juridictions-haut-risques-et-sous-surveillance/?hf=10&b=0&s=desc

[2] FATF (2014), *FATF REPORT Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks*, FATF, Paris, France, https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Virtual-currency-key-definitions-and-potential-aml-cft-risks.pdf

[3] GAFI (2019), *Lignes directrices de l'approche fondée sur les risques appliqués aux actifs virtuels et aux prestataires de services liés aux actifs virtuels, GAFI*, Paris, France, p. 4. http://www.fatf-gafi.org/fr/publications/recommandationsgafi/documents/Lignes-directrices-PSAV.html

[4] FATF (2020), Money Laundering and Terrorist Financing Red Flag Indicators Associated with Virtual Assets, FATF, Paris, France, www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/Virtual-Assets-Red-Flag-Indicators.html

[5] "Recommendation 15: New technologies

Countries and financial institutions should identify and assess the money laundering or terrorist financing risks that may arise in relation to (a) the development of new products and new business practices, including new delivery mechanisms, and (b) the use of new or developing technologies for both new and pre-existing products. In the case of financial institutions, such a risk assessment should take place prior to the launch of the new products, business practices or the use of new or developing technologies. They should take appropriate measures to manage and mitigate those risks. To manage

الجديدة توجب على الدول والمؤسسات المالية تحديد وتقييم مخاطر تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب التي قد تنشأ في ما يتعلق بتطوير لمنتجات جديدة وممارسات الأعمال الجديدة، بما في ذلك الآليات الجديدة لتقديمها، والاستخدام لتقنيات جديدة أو قيد التطوير لكل من المنتجات الجديدة والموجودة مسبقاً. وبالنسبة للمؤسسات المالية، ينبغي أن يتم إجراء تقييم المخاطر هذا قبل إطلاق المنتجات الجديدة أو ممارسات الأعمال الجديدة أو استخدام التقنيات الجديدة أو قيد التطوير، ويتوجب عليها اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة تلك المخاطر وخفضها.

أما بالنسبة لإدارة وتخفيض المخاطر الناشئة عن الأصول الافتراضية، ينبغي على الدول التأكد من أن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية قد تم تنظيمهم لأغراض مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وأن يكونوا مرخصين أيضاً أو مسجلين وخاضعين لأنظمة فعالة للمراقبة وضمان الامتثال للتدابير والمتطلبات ذات الصلة وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي. مما يعني أنّه يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الإستحصال على ترخيص أو التسجيل في البلد الذي تم تأسيس أو إنشاء الخدمة فيه، أو على الأقل في المكان الذي يتم فيه تنفيذ نشاطهم الحقيقي، كما يتوجّب عليهم وضع آليات مناسبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا وإن مجموعة العمل المالي تعمل منذ آذار 2021 على تحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بهدف التعرف على أنواع المخاطر المرتبطة بهما ولا سيما تلك المتعلقة بمنصات التبادل اللامركزية والمعاملات بين الأقران أي من الند للند والمحافظ غير المُستضافة أي التي يسيطر عليها أصحاب الأصول بشكل مباشر. إن مشروع التعديل هذا من شأنّه أن يؤدي إلى توسيع مفهوم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من خلال اعتبار أن جميع الأشخاص (المعنويين أو الطبيعيين) المشاركين في تطوير أو نشر أو استخدام أو إدارة تطبيق يسمح بنقل الأصول الرقمية سيخضعون لإلتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومن أجل الوصول إلى النتيجة المرجوّة فإنّ مجموعة العمل المالي تتشاور مع أصحاب المصلحة من خلال نشر المسودة على الموقع الالكتروني الخاص بها وذلك لتلقي الآراء والمقترحات[1].

ثانياً – التدابير المتخذة على الصعيد الأوروبي:

دأب الاتحاد الأوروبي منذ العام 1991 على تطوير استراتيجية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أصدر في غضون ما يقارب الثلاثين عاماً ستة توجيهات متعلقة بمكافحة تبييض الأموال *Les directives Anti-Money Laundering (AMLD)* وقد سهر على حسن تطبيقها من قبل الدول الأعضاء من خلال نقلها إلى قوانينها الوطنية. هذه التوجيهات تهدف إلى حماية النظام المالي الأوروبي من خلال تحديد المؤسسات المالية الخاضعة لالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز اليقظة في علاقاتها التجارية مع عملائها.

---

and mitigate the risks emerging from virtual assets, countries should ensure that virtual asset service providers are regulated for AML/CFT purposes, and licensed or registered and subject to effective systems for monitoring and ensuring compliance with the relevant measures called for in the FATF Recommendations". FATF Recommendations 2012 - Updated October 2020. https://www.cfatf-gafic.org/documents/fatf-40r/381-fatf-recommendation-15-new-technologies

[1] Public consultation on FATF draft guidance on a risk-based approach to virtual assets and virtual asset service providers, March 2021, https://www.fatf-gafi.org/fr/publications/recommandationsgafi/documents/public-consultation-guidance-vasp.html?hf=10&b=0&s=desc(fatf_releasedate)

إنّ التوجيه الأوروبي الخامس لمكافحة تبييض الأموال[1] *5AMLD* تاريخ 30 آيار 2018 قد وسّع من نطاق تطبيق قواعد مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل "العملات الافتراضية"، إذ يعتبر الأصول والمحافظ المشفّرة[2] ومنصات تبادل العملات المشفّرة كيانات ملزمة بالامتثال للإلتزامات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[3] والتي تخضع لها المؤسسات المالية، حيث يتوجّب عليها الإلتزام بقواعد وتنفيذ إجراءات متعدّدة منها الإلتزام بـ "اعرف عميلك" *KYC (or know your customer)* والتزام العناية الواجبة تجاه العملاء *CDD (or Customer due diligence)* عند إقامة أي تعامل معهم وكذلك الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة *Suspicious Activity Report (SAR)*. مما يعني أنّه يتوجّب يتعين على مؤسسات العملات المشفّرة القيام بكل ما يلزم لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التحقق من هوية أي مرسل ومستلم وذلك لضمان عدم وقوع أي نشاط غير قانوني، وعدم ترك أي ثغرة تسمح بذلك.

أما التوجيه السادس لمكافحة تبييض الأموال[4] *6AMLD* الذي دخل حيز التنفيذ بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 3 كانون الأول 2020 وعلى أن يتم تطبيقه من قبل المؤسسات المالية في موعد أقصاه 3 حزيران 2021[5]، فإنّه يهدف إلى تحقيق المواءمة في تعريف جريمة تبييض الأموال بين مختلف تشريعات دول الأعضاء وتوسيع

[1] Directive (UE) 2018/843 du Parlement européen et du Conseil du 30 mai 2018 modifiant la directive (UE) 2015/849 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins du blanchiment de capitaux ou du financement du terrorisme ainsi que les directives 2009/138/CE et 2013/36/UE. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:32018L0843

[2] 2) L'article 3 est modifié comme suit :

d) les points suivants sont ajoutés :

19. « « prestataire de services de portefeuille de conservation », entité fournissant des services de conservation de clés cryptographiques privées pour le compte de ses clients à des fins de détention, de stockage et de transfert de monnaies virtuelles » ». Directive (UE) 2018/843 du Parlement européen et du Conseil du 30 mai 2018 modifiant la directive (UE) 2015/849 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins du blanchiment de capitaux ou du financement du terrorisme ainsi que les directives 2009/138/CE et 2013/36/UE. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:32018L0843

[3] 29) À l'article 47, le paragraphe 1 est remplacé par le texte suivant :

«1. Les États membres veillent à ce que les prestataires de services d'échange entre monnaies virtuelles et monnaies légales et les prestataires de services de portefeuilles de conservation soient immatriculés, que les bureaux de change et d'encaissement de chèques et les prestataires de services aux sociétés ou fiducies/trusts soient agréés ou immatriculés, et que les prestataires de services de jeux d'argent et de hasard soient réglementés ». Directive (UE) 2018/843 du Parlement européen et du Conseil du 30 mai 2018 modifiant la directive (UE) 2015/849 relative à la prévention de l'utilisation du système financier aux fins du blanchiment de capitaux ou du financement du terrorisme ainsi que les directives 2009/138/CE et 2013/36/UE. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=celex:32018L0843

[4] Directive (UE) 2018/1673 du Parlement européen et du Conseil du 23 octobre 2018 visant à lutter contre le blanchiment de capitaux au moyen du droit pénal. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:32018L1673

[5] Article 13 « 1. Les États membres mettent en vigueur les dispositions législatives, réglementaires et administratives nécessaires pour se conformer à la présente directive au plus tard le 3 décembre 2020.

نطاق المسؤولية الجزائية لتشمل الأشخاص المعنويين بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين، وتشديد العقوبات وتعزيز التعاون بين الدول في مقاضاة الجرائم المالية.

الإطار القانوني في فرنسا : إنّ فرنسا كدولة في الإتحاد الأوروبي وعضو في مجموعة العمل المالي تعتبر رائدة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استخدام العملات الإفتراضية، إذ إنّ المشترّع قد عمد ومن خلال القانون[1] رقم 486-2019 المعروف بقانون الميثاق *La loi PACTE* إلى وضع الأسس لتنظيم المعاملات المالية بواسطة العملات المشفّرة ولا سيما بوضعه أحكاماً خاصة تتعلق بمزودي خدمات الأصول الرقمية *Prestataire de service sur actif numérique (PSAN).*

وكانت فرنسا قد أنشأت عام 1990 الـ *Tracfin* وهي مؤسسة أو وحدة استخباراتية[2] تخضع لسلطة وزارة الاقتصاد والمالية من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد السليم وذلك من خلال مكافحة الشبكات المالية غير المشروعة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ولديها خلية السيبر[3] *La cellule «Cyber»* التي تتعقب وتتبع المعاملات المالية التي تتم على البلوك تشين بهدف تحديد التحويلات المالية الناتجة عن العمليات الإجرامية المرتكبة على الشبكة العميقة[4] *Deep Web* أو المظلمة[5] *Dark Web*. هذه المؤسسة قد أوصت في تقريرها[6] الصادر في كانون الأول 2020 بحظر الاستحواذ على العملات المشفّرة بإستخدام وسائل دفع مجهولة.

Ils en informent immédiatement la Commission ». Directive (UE) 2018/1673 du Parlement européen et du Conseil du 23 octobre 2018 visant à lutter contre le blanchiment de capitaux au moyen du droit pénal.
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:32018L1673

[1] Loi n° 2019-486 du 22 mai 2019 relative à la croissance et la transformation des entreprises.

[2] Tracfin - Traitement du renseignement et action contre les circuits financiers clandestins.

[3] TRACFIN 2020 Activité et analyse, p. 9.

[4] « Le deep web désigne pour sa part l'ensemble des sites et des pages non indexées sur internet ; c'est-à-dire les contenus qui ne peuvent pas être découverts par la plupart des moteurs de recherche. Il s'agit des pages bloquées par un mot de passe (contenus payants, comptes bancaires, emails, back-offices, etc.), des pages non répertoriées par leurs créateurs, des pages dynamiques ou inaccessibles via l'arborescence du site, ou encore des fragments de données qui ne sont pas indexés dans le cas des pages volumineuses ». Emma HOLLEN, *Quelle est la différence entre le deep web et le dark web ?* Publié le 20/01/2021, https://www.futura-sciences.com/tech/questions-reponses/internet-difference-deep-web-dark-web-15026/

[5] Le dark web « regroupe l'ensemble des sites et des pages accessibles uniquement à travers certains protocoles, configurations ou réseaux, comme Tor, Freenet ou I2P ». Emma HOLLEN, *Ibidem.*

[6] « L'objectif poursuivi, auquel TRACFIN a activement participé, consiste notamment à interdire la tenue de comptes de cryptoactifs anonymes et l'achat de cryptoactifs à l'aide de moyens de paiement prépayés sans vérification d'identité ainsi qu'à assujettir l'activité d'échange d'actifs numériques contre d'autres actifs numériques, conformément aux recommandations du GAFI ». *Tendances et analyse des risques de blanchiment de capitaux et de financement du terrorisme (BC-FT) en 2019-2020*, TRACFIN, Décembre 2020, p. 4.

بتاريخ 9 كانون الأول 2020 واستناداً للمادة 203 من القانون[1] رقم 486-2019 صدر المرسوم[2] رقم 1544-2020 الذي أخضع عمليات تبادل العملات المشفّرة للموجبات المنصوص عليها في القانون النقدي والمالي التي تخضع لها المؤسسات المالية والمتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[3] وذلك تحت طائلة توقيع العقوبات الجزائية في حال المخالفة. وفي ضوء ذلك، على مزودي خدمات الأصول الرقمية التسجيل لدى هيئة الأسواق المالية *l'Autorité des marchés financiers – AMF* قبل البدء بمزاولة نشاطهم، ويترتب عليهم عدداً من الموجبات: منها موجب "اعرف عميلك" وذلك من خلال مسك سجل يمكنّهم من تحديد هوية عملائهم وموجب اليقظة والتزام العناية الواجبة تجاه العملاء عند إقامة تعامل معهم وكذلك موجب الابلاغ عن أي عميل يشتبه في أن تكون معاملاته مرتبطة بأعمال تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، وبالتالي يمنع على مزودي خدمات الأصول الرقمية من الاحتفاظ بحسابات مجهولة.

أضف إلى ذلك، إنّ مزودي خدمات الأصول الرقمية يخضعون لموجب تجميد الأصول[4] *Gel des avoirs* والذي يشكل أداة رئيسية لمنع وإعاقة النشاط الإجرامي أو الإرهابي وذلك من خلال منع أي شخص طبيعي أو معنوي من الوصول الفوري إلى الحسابات المصرفية والموارد الاقتصادية المتاحة له. هذا وقد عمد المرسوم رقم 1544- 2020 تاريخ 9 كانون الأول 2020 إلى تعزيز آلية تجميد الأصول من خلال ضمان الفعالية والسرعة في تجميدها.

الفقرة الثانية: التدابير المتخذة في القانون اللبناني:

منذ مطلع الألفية الثالثة عمد المشترع اللبناني إلى إصدار القانون رقم 318 تاريخ 2001/4/20 المتعلق بـ مكافحة تبييض الأموال[5] تماشياً مع التطور في العلاقات الدولية وملتزماً في ذلك المعايير الدولية وذلك من أجل التصدي للجرائم المنظمة عبر الحدود ومن أجل تجنب التعقيدات التي قد تواجهها المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان في علاقتها مع الخارج وما يستتبع ذلك من نتائج سلبية على القطاع المصرفي. وتنفيذاً لأحكام هذا القانون صدر عن حاكم مصرف لبنان القرار الأساسي رقم 7818 تاريخ 2001/5/18 نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال[6] وقد عُدِّل هذا القرارأكثر من مرة.

وإزاء تنامي ظاهرة الإرهاب وإلتزام لبنان بمكافحته ضمن إطار تطبيق الإتفاقيات المصادق عليها بهذا الخصوص وتماشياً مع التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي، أقر المشترّع اللبناني القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 المتعلق بـ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب.

بالمقابل، كان المشترّع اللبناني قد حاول ومنذ العام 2000 وفي أكثر من مرة إصدار قانون متعلق بالمعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي دون أن تؤتي هذه المحاولات

---

[1] Article 203 « I. - Dans les conditions prévues à l'article 38 de la Constitution, et dans un délai de dix-huit mois à compter de la promulgation de la présente loi, le Gouvernement est autorisé à prendre par voie d'ordonnance toute mesure relevant du domaine de la loi … ». Loi n° 2019-486 du 22 mai 2019 relative à la croissance et la transformation des entreprises.

[2] Ordonnance n° 2020-1544 du 9 décembre 2020 renforçant le cadre de la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme applicable aux actifs numériques.

[3] Article L561-2 du Code monétaire et financier français.

4 Articles 1 et 3 de l'ordonnance n° 2020-1544 du 9 décembre 2020 renforçant le cadre de la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme applicable aux actifs numériques.

[5] قانون رقم 318 تاريخ: 2001/4/20 المتعلق بـ مكافحة تبييض الأموال.

[6] أصبح لاحقاً «نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

أي ثمار، بل كان لا بُدّ من إنتظار قرابة الثمانية عشر عاماً لصدور القانون بتاريخ 2018/10/10، وكان قد سبق لحاكم مصرف لبنان أن أصدر القرار الأساسي رقم 7548 تاريخ 2000/3/30 المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الاكترونية.

إنطلاقاً مما تقدم، سوف نعمد إلى تحديد الموقف اللبناني من العملات المشفّرة (أولاً) لننتقل بعد ذلك إلى البحث في إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (ثانياً).

أولاً: العملات المشفّرة في لبنان بين القانون والواقع:

إنّ القرار الأساسي رقم 7548 تاريخ 2000/3/30 المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الاكترونية والمعدّل بموجب قرار وسيط رقم 13183 تاريخ 2020/1/17 قد حظّر في المادة الثالثة منه إصدار النقود الاكترونية *Electronic Money* من أي كان والتعامل بها بأي شكل من الاشكال إلا وفقاً لأحكام القرارات الصادرة والتي ستصدر عن مصرف لبنان.

بعد ظهور العملات الإفتراضية وإنتشار التعامل بها عالمياً، صدر عن حاكم مصرف لبنان بتاريخ 19 كانون الأول 2013 الإعلام رقم 900 الموجه للمصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الصرافة ومؤسسات الوساطة المالية وللجمهور، والذي يحذر مصرف لبنان بموجبه أياً كان من شراء وحيازة واستعمال النقود الافتراضية، وذلك استدراكاً للمخاطر والخسائر الجمة التي قد تنجم عن إستعمال هكذا نقود بالأخص الـ *Bitcoin* ومنها:

- إن المنصات *Platforms* أو الشبكات *Networks* التي يتم بواسطتها إصدار وتداول هذه النقود لا تخضع لأي تشريعات أو تنظيمات وفي حال تعرضت لخسائر فلا يوجد أي إطار حماية قانوني يؤمن إسترجاع الأموال التي تم بها شراء هذه النقود.
- إن هذه النقود غير مصدرة أو مكفولة من أي مصرف مركزي وبالتالي فهي معرضة لتقلب حاد وسريع في أسعارها والتي يمكن أن تتدنى الى الصفر.
- إن العمليات على النقود الافتراضية تسهّل استعمالها لنشاطات اجرامية خاصة لتبييض الأموال وتمويل الارهاب.
- إنه لا يمكن الرجوع عن العمليات أو التحاويل غير الصحيحة وغير الموافق عليها *Unauthorized or Incorrect* المنفذة بواسطة هذه النقود.

أما القانون رقم 81 تاريخ 2018/10/10 والمتعلق بـ المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي بعد أن عرّف النقود الالكترونية والرقمية فقد أفرد الجزء الثالث من الفصل الثالث من الباب الأول لـ "النقود الالكترونية والرقمية"، هذا الجزء المؤلف من مادة وحيدة هي "المادة 61" نص فيها على أنّه "تحدد الانظمة الصادرة عن مصرف لبنان ماهية النقود الالكترونية والرقمية وكيفية اصدارها واستعمالها والتقنيات والانظمة التي ترعاها". بالإضافة إلى ذلك، فقد عاقب في المادة 116 بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات وبالغرامة من عشرة ملايين إلى مئتي مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قلد نقوداً الكترونية أو رقمية أو استعمل، مع علمه بالأمر، نقوداً الكترونية أو رقمية مقلدة[1].

أما من الناحية الواقعية، فإنّ مصرف لبنان لم يضع المادة 61 من القانون رقم 2018/81 موضع التنفيذ، وجُل ما في ذلك أن الأمر بقي حتى اليوم ضمن إطار التصاريح الإعلامية، فقد أعلن حاكم المصرف المركزي وعلى أثر الإنكماش الإقتصادي

[1] بلال محمود عبد الله، الإطار القانوني للأمن السيبراني في لبنان، المنتدى العربي الثاني رفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، بيت الأمم المتحدة، بيروت، 19-21 آذار/ مارس 2019.

بلال محمود عبد الله، الجوانب القانونية المتعلقة بالأمن السيبراني والثقة في الفضاء السيبراني في لبنان: الوضع والفجوات والتطلعات، الحوار الإقليمي العربي واجتماع الخبراء حول ترابط حوكمة الإنترنت والأمن السيبراني – تعزيز الثقة في الفضاء السيبراني، المنتدى العربي لحوكمة الإنترنتARAB IGF، بيت الأمم المتحدة – بيروت، 4-7 كانون الأول 2018.

الذي يعاني منه لبنان خلال إجتماعٍ مع جمعية المودعين اللبنانيين أنّه "يستوجب وضع آلية تنظيمية جديدة لاعادة الثقة بالمصارف ومن ضمنها إعداد لمشروع عملة لبنانية رقمية، خلال سنة 2021، تساعد على تطبيق *SYSTEM CASHLESS* مما يتيح تحريك سوق النقد محلياً وخارجياً"[1]. علماً أنّ العملة الرقمية المعنية هي قيمة نقدية مخزنة في شكل إلكتروني صادرة وخاضعة لرقابة المصرف المركزي، أي أنّ العملة الرقمية اللبنانية التي يعمل عليها هي عملة مركزيّة مصدرها الوحيد سيكون مصرف لبنان واستعمالها سيكون محلياً.

في ضوء ما تقدم، تبقى العملات المشفّرة في لبنان خارج أي إطار قانوني تنظيمي، ما خلا الإعلام رقم 2013/900 الذي يشكل مجرد تمني بعدم التداول بها. إلا أنّه بالرغم من ذلك يبدو أنّ التعامل بها أخذ يشق طريقه وأصبح واقعاً خصوصاً، أنّ العملات المشفّرة أصبح لها سوق غير رسمي في لبنان[2]، إذ إنّ العديد من اللبنانيين قد وجد فيها الملاذ الآمن بعد أن فقدوا الثقة في النظام المصرفي اللبناني الذي حجز أموال المودعين في ظل إعسار الدولة، كما أنّ بعض اللبنانيين من أصحاب الياقات البيضاء والمنغمسين في الفساد قد وجدوا فيها الأداة الملائمة لتبييض أموالهم القذرة. بيد أنّ تداول العملات المشفّرة تعترضه في لبنان بعض المعوّقات، فلا يمكن للبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية شراء أو بيع العملات المشفّرة مباشرة بل يسمح لهم بإمتلاك محفظة للعملة المشفّرة واستقبال وإرسال العملة بين المحافِظ، ذلك أن شركات التشفير ترفض ذلك بالنظر إلى العقوبات الأميركية على بعض المؤسسات والشخصيات اللبنانية التي يخشى أن تستفيد من العملات المشفّرة لتحرير أموالها وخوفاً أيضاً من أي عملية مشبوهة، وبالرغم من ذلك، فقد حصل إلتفاف على القيود المذكورة، كل ذلك وفق آلية قانونية، إذ إنّه يمكن للبناني المقيم شراء العملات المشفّرة بواسطة شخص مقيم خارج لبنان غالباً ما يكون من معارفه يملك محفظة عملة مشفرّة حيث يتم تحويلها من محفظة لمحفظة[3] على أن يسدّد له ثمنها في لبنان أو من خلال وسيط قادر على تأمين العملات المشفّرة مقابل العملة المحلية وذلك لقاء عمولة محددة[4]، أضف إلى ذلك، هنالك العديد من مجموعات التواصل الاجتماعي على الـ "واتس اب" و"تلغرام" خاصة بالمتداولين بالعملات المشفّرة تشكل بحد ذاتها قنوات وساطة وتسهل عملية التداول بحيث تُمكّن المقيم في لبنان من ابرام الصفقات مع أشخاص مقيمين خارج لبنان للحصول على عملات مشفرّة.

ثانياً: إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في القانون اللبناني:

لا خلاف أنّ الإقدام في لبنان على تحويل الأموال القذرة إلى عملات مشفّرة لإخفاء مصدرها غير المشروع يعتبر تبييضاً للأموال وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 المتعلق بـ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، ذلك أنه حتى ولو كان الإعلام رقم 2013/900 قد

---

[1] جمعية المودعين زارت حاكم مصرف لبنان سلامة:على المصارف تطبيق تعاميم المركزي لتوفير الودائع لعملائها وعلينا إعداد مشروع عملة لبنانية رقمية، الثلاثاء 10 تشرين الثاني 2020،
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/513061/nna-leb.gov.lb/ar

[2] "وفي جولة على بعض مجموعات الإتجار بالدولار، والتي تشكّل جزءاً من السوق السوداء في لبنان، رصدت "المدن" عروضاً وإعلانات لبيع عملات رقمية غير ذائعة الصيت، مثل dagcoin وتبلغ قيمة العملة منها 100 دولار". عزة الحاج حسن، لبنانيون يتاجرون بالعملات الرقمية.. وخبراء يحذّرون! الأحد 2021/2/21، https://www.almodon.com

[3] تزايد الإقبال على "البتكوين" في لبنان.. اليكم التفاصيل، اللواء 22 كانون الأول 2019، المصدر: موقع mtv، https://aliwaa.com.lb

[4] خالد أبو شقرا، مؤسسات لبنانية بدأت بقبولها كوسيلة دفع تُتيح التفلّت من العقوبات وكونتوارات تُسهّل الحصول عليها العملة الرقمية تخلق هوساً جماعياً بالربح السهل والسريع، نداء الوطن 22 نيسان 2021، https://www.nidaalwatan.com

حذر من شراء وحيازة واستعمال استعمال النقود الافتراضية، ولا يوجد أي إطار تنظيمي لها، إلا أنّه لا يمكن أن ننزع عنها طبيعتها القانونية كـ مالٍ منقولٍ غير مادي وقد تبين لنا أنّ التعامل بها في لبنان أصبح واقعاً، وبالتالي في حال استخدام العملات المشفّرة في عمليات تبييض أموال أو تمويل الإرهاب فإنّه وفقاً للمادة 3 من قانون رقم 44 /2015 "يعاقب كل من أقدم أو حاول الاقدام أو حرض أو سهل أو تدخل أو اشترك:

1. في عمليات تبييض أموال بالحبس من ثلاث إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد عن مثليّ المبلغ موضوع عملية التبييض.
2. في عمليات تمويل الإرهاب أو الأعمال المرتبطة بها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 316 مكرر[1] والمواد 212 لغاية 222 ضمناً من قانون العقوبات" أي بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن مثل المبلغ المدفوع ولا تزيد عن ثلاثة أمثاله، ولا يحول ذلك دون تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المواد 212 لغاية 222 ضمناً من قانون العقوبات.

ولا صعوبة في تحديد المسؤوليات إذا كانت عمليات تحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع تتم من محفظة لمحفظة إذ إنّه وإنطلاقاً من تقنية البلوك تشين يمكن تتبع المعاملات وتحديد أطرافها، إلا أنّ الإشكالية قد تثار في حال اللجوء إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية للقيام بعمليات بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال القذرة، إذ إنّه ليس هناك من نصٍ خاص يرعى نشاطهم، من هنا تكمن أهمية تدخل المشترّع اللبناني في تنظيم تداول العملات المشفّرة وإخضاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية إلى نفس الموجبات التي تخضع لها مؤسسات الوساطة المالية[2] ولقواعد الامتثال المتعلقة

---

[1] المادة 316 مكرر من قانون العقوبات عدلت بموجب القانون رقم 2016/77 تاريخ 2016/10/27.

"كل من يقوم أو يحاول القيام أو يوجه أو يشترك عن قصد وبأية وسيلة، مباشرة أو غير مباشرة، بتمويل كلياً أو جزئياً أو المساهمة بتمويل الارهاب أو الأعمال الإرهابية، أو تمويل شخص إرهابي أو المنظمات الإرهابية، أو الاعمال المرتبطة بها، بما فيها تقديم أو توفير أو جمع الأموال المنقولة أو غير المنقولة، من مصادر مشروعة أو غير مشروعة، في لبنان أو في الخارج، سواء استعملت الأموال أم لم تستعمل، وسواء تم العمل الإرهابي أو لم يتم في لبنان أو في الخارج.

تشمل جريمة تمويل الإرهاب السفر، محاولة السفر، التجنيد، التخطيط، الإعداد، التنظيم، التسهيل، المشاركة، تقديم أو تلقي التدريب، وأي عمل آخر مرتبط بها بنية القيام بأعمال إرهابية ودون ان تكون تلك الأعمال مرتبطة بعمل إرهابي محدد.

يعاقب مرتكبو الأفعال المحددة أعلاه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن مثل المبلغ المدفوع ولا تزيد عن ثلاثة أمثاله، ولا يحول ذلك دون تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المواد 212 لغاية 222 ضمناً من قانون العقوبات".

[2] المادة 1 "تعتبر مؤسسات وساطة مالية الشركات المغفلة اللبنانية وفروع مؤسسات الوساطة المالية الاجنبية التي يكون موضوعها الاساسي القيام باعمال الوساطة المالية وفقا للتحديد الوارد في المادة الثانية من هذا القانون.

يجوز، بصورة حصرية، للمصارف وللمؤسسات المالية المسجلة لدى مصرف لبنان ولمؤسسات الوساطة المالية التي تتوافر فيها الشروط القانونية المنصوص عليها في هذا القانون احتراف اعمال الوساطة المالية في لبنان".

المادة 2 "تشمل اعمال مؤسسات الوساطة المالية القيام، بحكم مهنتها الاعتيادية، بالعمليات التالية سواء اكان لحسابها او لحساب زبائنها.

بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث إنّ المشترع قد أوجب في المادة 4 من قانون تنظيم مهنة الوساطة المالية قانون رقم 234 تاريخ 2000/6/10 على مؤسسات الوساطة المالية الحصول على ترخيص مسبق من مصرف لبنان قبل المباشرة بالعمل، كما أنّ المادة 29 من قانون الأسواق المالية رقم 161 تاريخ 2011/08/17 أوجبت على مؤسسات الوساطة المالية الحصول مسبقاً على ترخيص من هيئة الأسواق المالية.

أضف إلى ما تقدم، إنّ المشترع اللبناني وإلتزاماً منه بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب قد أوجّب في المادة الرابعة من قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب رقم 44 تاريخ 2015/11/24 على المصارف والمؤسسات المالية وشركات الايجار التمويلي والمؤسسات التي تصدر وتروج بطاقات الايفاء أو الائتمان والمؤسسات التي تتعاطى التحاويل النقدية الكترونياً ومؤسسات الصرافة والشركات التي تتعاطى الوساطة المالية وهيئات الاستثمار الجماعي وأي مؤسسات تخضع لترخيص أو لرقابة مصرف لبنان التقيد بعددٍ من الموجبات: كـ تطبيق اجراءات العناية الواجبة على العملاء لجهة التحقق من هويتهم بالإستناد الى وثائق أو معلومات أو بيانات موثوقة، كذلك تحديد هوية صاحب الحق الاقتصادي[1]، الاحتفاظ بصور عن المستندات المتعلقة بالعمليات كافة وعن الوثائق المتعلقة بهوية المتعاملين أو بالمعلومات أو بالبيانات عنهم، الإبلاغ عن العمليات التي يشتبه بأنها تشكل جرائم تبييض أموال أو جرائم تمويل إرهاب والأخذ بالمؤشرات التي تدل على إحتمال وجود عمليات تبييض للأموال أو تمويل إرهاب ومبادئ الحيطة والحذر لكشف العمليات المشبوهة وكانت المادة الثامنة من القرار الأساسي رقم 2001/7818 المُعدّلة بموجب قرار وسيط 13093 / 2019، قد ذكرت وعلى سبيل المثال عدداً من المؤشرات التي يمكن الأخذ بها كدلالة على تبييض الأموال أو تمويل الارهاب.

---

1. عمليات فورية ولاجل ومستقبلية وعمليات على حقوق الخيار والمقايضة وعمليات على سائر الادوات المشتقة او المركبة في كل ما يتعلق بالاسهم وسائر القيم المنقولة والاوراق المالية كافة بما فيها سندات الدين والسندات الحكومية.
   - بالاوراق التجارية.
   - بالعملات.
   - بالمعادن الثمينة.
   - بالسلع.
2. عمليات على سائر الادوات المالية المطروحة للتداول.
3. عمليات ادارة المحافظ المالية. من اجل ممارسة اعمالها، يحق لمؤسسات الوساطة المالية القيام بالعمليات المتممة لموضوعها غير انه لا يحق لها مزاولة تجارة او صناعة او نشاطا ما غريبا عن نشاط الوساطة المالية.

يحدد مصرف لبنان في الانظمة والتعليمات التي يضعها تطبيقا لهذا القانون ماهية ومعنى العبارات الواردة في هذه المادة وحدود وشروط تطبيق هذه المادة على المصارف والمؤسسات المالية".

[1] المادة 1:

"يُقصد بالعبارات التالية:

«صاحب الحق الاقتصادي»: (Beneficial Owner) كل شخص طبيعي يملك أو يسيطر فعلياً، في المحصلة النهائية (Ultimately)بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على «العميل» و/أو على الشخص الطبيعي الذي تتم العمليات نيابة عنه". اعلام رقم 24 تاريخ : 2018/6/14، اعلام موجه الى الجهات والاشخاص المشار اليهم في المادة الخامسة من القانون رقم 44 تاريخ 2015/11/24 تعريف وكيفية تحديد «صاحب الحق الاقتصادي» (Beneficial Owner).

إنّ كل هذه الإجراءات التي أوجبّها المشترّع هي للحؤول دون حصول عمليات تبييض أموال أو تمويل إرهاب، وبالتالي إن إخضاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية والتزامهم بهذه الإجراءات والموجبات من شأنّه مكافحة استخدام العملات المشفّرة لغايات غير مشروعة.

****

في ظل تنامي التداول بالعملات المشفّرة لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها ودورها على صعيد الاقتصاد العالمي، ولا يمكننا الوقوف عند حافة النهر والمراقبة عن بعد لما يجري أو الخضوع لقانون البرمجيات[1] فلا يمكن للبرمجيات أن تكون هي القانون[2] "Code is law" لا بل أنها يجب أن تكون خاضعة للقانون "Law is Code" ولكن ليس من المفترض أن يشكل القانون عائقاً أمام التطور والتقدم العلمي، بل يجب تطوير نظام قانوني يوفر المواءمة بين تشجيع الإبتكار من جهةٍ والحماية من المخاطر من جهةٍ أخرى. وعلى هذا الأساس يجب على الدول وضع إطار قانوني تنظيمي يرعى العملات المشفّرة. إلا أنّه وبالنظر لكون العملات المشفّرة عملات بلا حدود لا تعرف حدود الدول[3]، قد تبدو التشريعات الوطنية قاصرة في بعض الأحيان من الحد من مخاطرها خصوصاً إذا كانت العملات المشفّرة في بعض الدول بقيت خارج إطار أي تنظيم قانوني، مما سيسمح للمجرمين للإستفادة من ذلك والنفاذ للقيام بالأعمال غير المشروعة في منطقة خارج إطار القانون *«No laws land»*، من هنا تبدو أهمية التعاون الدولي، بعض الدول قد عمدت إلى تشكيل تحالف في ما بينها كما هو الحال بالنسبة لهيئة الرؤساء المشتركين للإنفاذ الضريبي العالمي *Joint Chiefs of Global Tax Enforcement «J5»* وهو تحالف بين كلٍ من أستراليا وكندا والولايات المتحدة وهولندا والمملكة المتحدة تم تشكيله لمكافحة الجرائم المالية الدولية وتبييض الأموال بما في ذلك التهديدات التي تشكلها العملات المشفّرة والجرائم الإلكترونية[4]. بالرغم من أهمية هذا التعاون إلا أنّه لايعتبر كافياً، بل يجب وضع إطار قانوني للعملات المشفّرة على المستوى الدولي ينظم التعامل بها ويحد من التعسف بإستخدامها وذلك

[1] "Our choice is not between "regulation" and "no regulation". The code regulates. It implements values, or not. It enables freedoms, or disables them. It protects privacy, or promotes monitoring. People choose how the code does these things. People write the code. Thus the choice is not whether people will decide how cyberspace regulates. People--coders--will. The only choice is whether we collectively will have a role in their choice--and thus in determining how these values regulate--or whether collectively we will allow the coders to select our values for us…
Unless we do, or unless we learn how, the relevance of our constitutional tradition will fade. The importance of our commitment to fundamental values, through a self-consciously enacted constitution, will fade. We will miss the threat that this age presents to the liberties and values that we have inherited. The law of cyberspace will be how cyberspace codes it, but we will have lost our role in setting that law".
Lawrence LESSIG, *Code Is Law. On Liberty in Cyberspace*, Harvard Magazine, https://www.harvardmagazine.com/2000/01/code-is-law-html

[2] Samer HASSAN and Primavera De FILIPPI, *« The Expansion of Algorithmic Governance: From Code is Law to Law is Code »*, Field Actions Science Reports The journal of field actions Special Issue 17 /2017 Artificial Intelligence and Robotics in the City, p. 88.

[3] Cathy MULLIGAN, Blockchain and Sustainable Growth, https://www.un.org/en/un-chronicle/blockchain-and-sustainable-growth

[4] OCDE (2021), En finir avec les montages financiers abusifs : Réprimer les intermédiaires qui favorisent les délits fiscaux et la criminalité en col blanc, OCDE, Paris, p. 47.

دون السماح بترك أي ثغرة لأنّه سيتم بالمقابل إستخدامها من قبل المجرمين والإرهابيين لتنفيذ مخططاتهم وإرتكاب الجرائم المالية والأعمال غير المشروعة.